

المحددات المحفزة للنمو الاقتصادي المصري خلال الفترة (1990 - 2018) «دراسة تحليلية قياسية»

Determinants of Egyptian Economic Growth During the Period
“econometrics analytical study” (1990 - 2018)

د/ايناس محمد الجعفر اوي
أستاذ مساعد الاقتصاد/كلية التجارة /جامعة الأزهر

ملخص:

يعد النهوض بمعدل النمو الاقتصادي مطلباً هاماً خاصة في ظل ما تعرضت له مصر من أزمات متلاحقة خلال العشر سنوات الأخيرة وما قبلها وعليه استهدفت الدراسة البحث عن : ماهي أهم المحددات المحفزة للنمو الاقتصادي المصري؟ وتحديد نسبة مساهمة كل منها في النمو الاقتصادي مقارنة بباقي المحددات الأخرى، ومعرفة علاقات السببية التي تربط كل منهم بالنمو الاقتصادي وذلك باستخدام المنهج الوصفي والأسلوب القياسي وذلك بالإعتماد على أسلوب التكامل المشترك للفترة طويلة الأجل، كما يتم استخدام أسلوب (Fully Modified Ordinary Least Squares) (FMOLS)، إضافة إلى اختبار علاقات السببية بين معدل النمو الاقتصادي ومحدداته بطريقة Granger Causality Tests، ولقد جاءت النتائج بأن الاقتصاد المصري يعاني من عدم تراكمية النمو على مدى زمني طويل، إضافة إلى معاناته من وجود فجوة تمويلية طوال فترة الدراسة، كما أنه لم يحقق المعدلات المأمولة لكل من معدلات الإدخار والإستثمار المحليين ولمدة 25 سنة على الأقل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، أما نصيب القطاعات الرئيسية والمنوطة بتحقيق التنمية من جملة الإستثمارات فلقد وجد تدني في نصيبها من جملة الإستثمارات، مما انعكس على تضائل مساهمتها في النمو الاقتصادي بشكل سافر وملازم طوال فترة الدراسة الجارية، وهو ما يعرف بـ (اضطراب التركيب القطاعي)، كما أن هناك تراجع في مؤشر الإنتاجية الكلية والذي يتضح من تراجع مؤشر التنافسية العالمية لمصر.

أما العلاقات بين المحددات المحفزة للنمو والنمو الاقتصادي فلقد كان هناك علاقة طردية بين المتغير التابع (النمو الاقتصادي) وكل من: الإنفاق على التعليم ورأس المال وسعر الصرف والتضخم محققين المراكز الأول والثاني والرابع والسادس على الترتيب من حيث تأثيرهم على النمو الاقتصادي، بينما توجد علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي وكل من: العجز في ميزان السلع والخدمات والحوكمة الرشيدة والذين حققوا المركزين الثالث والخامس على الترتيب من حيث تأثيرهم على النمو الاقتصادي، كما لم تثبت عدم معنوية متغير العمالة، مما يدل على عدم تأثيره على النمو الاقتصادي.

أما علاقات السببية فلقد وجدت علاقة سببية أحادية بين النمو الاقتصادي باتجاه كل من: الإنفاق على التعليم ورأس المال والعمالة والحوكمة الرشيدة، بينما توجد علاقة سببية أحادية بين كل من العجز في ميزان السلع والخدمات وسعر الصرف باتجاه النمو الاقتصادي، كما لا توجد علاقة سببية بين كل من النمو الاقتصادي والتضخم، أما مجموع مرونة المتغيرات المستقلة فلقد كانت أكبر من الواحد الصحيح ($E > 1$)، مما يعني أنها ذات غلة حجم متزايدة.

وعليه فقد أوصت الدراسة بكل من: الإعتماد على التمويل الذاتي (المحلي) للإستثمار كشرط ضروري لاستدامة النمو الاقتصادي - إيجاد توازن بين مخصصات الإستثمار لأهم القطاعات مما له أثر على معالجة الإضطراب القطاعي - الإهتمام بعنصر العمل المشارك في العملية الإنتاجية من خلال مشروع قومي هدفه الإنتاج المميز بعمالة متميزة - إعادة ترتيب هيكل الإنفاق على التعليم بما يحقق مهارات أعلى للمتعلمين - النهوض بمؤشر الحوكمة الرشيدة - معالجة العجز المزمع للميزان الخارجي للسلع والخدمات على النمو من خلال دعم الصادرات القائم على جهاز انتاجي موجه لهذا الغرض.

Summary

The advancement of the rate of economic growth is an important requirement, especially in light of the successive crises that Egypt has experienced during the last ten years and before. Therefore, the study aimed to search for: What are the most important determinants of Egyptian economic growth? And determining the percentage of their contribution to economic growth compared to the rest of the other determinants, and knowing the causal relationships that link each of them to economic growth, using the descriptive approach and the econometrics method, Depending on the method of Co-integration Relationship for long-term periods, the {Fully Modified Ordinary Least Squares} method (FMOLS) is used, in addition to testing the causal relationships between the rate of economic growth and its determinants in the manner of Granger Causality Tests, and the results came that the Egyptian economy suffers from non-cumulative Growth over a long period of time, in addition to suffering from a funding gap throughout the study period.

It also did not achieve the expected rates for each of the local savings and investment rates and for at least 25 years to achieve sustainable economic growth. As for the share of the main sectors entrusted with achieving development from the total investments, it found a decline in its share of the total investments, which was reflected on the dwindling contribution to economic growth in a way He traveled and lieutenant throughout the current study period, which is known as (sectoral disorder), and there is a decline in the overall productivity index, which is evident from the decline in the global competitiveness index for Egypt.

As for the relations between the determinants that stimulate economic growth and growth, there was a positive relationship between the dependent variable (economic growth) and each of: spending on education, capital, exchange rate, and inflation, achieving the first, second, fourth, and sixth positions, respectively, in terms of their effect on economic growth, while there is an inverse relationship Between economic growth and each of: the deficit in the balance of goods and services and good governance, who achieved the third and fifth places respectively in terms of their impact on economic growth, as did not prove the lack of significance of the employment variable, which indicates that it does not affect economic growth.

As for causal relationships, I found a unilateral causal relationship between economic growth towards both: spending on education, capital, employment, and good governance, while there is a unilateral causal relationship between both the deficit in the balance of goods and services and the exchange rate towards economic growth, and there is no causal relationship between each Of economic growth and inflation, whereas the sum of the elasticities of the independent variables was greater than the correct one ($E > 1$), which means that it is a function with increasing volume yields.

Accordingly, the study recommended each of: relying on self-financing (local) for investment as a necessary condition for the sustainability of economic growth - finding a balance between investment allocations for the most important sectors which has an impact on addressing sectoral disruption - attention to the component of work involved in the production process through a national project aimed at production characterized by employment Distinguished - rearranging the structure of education spending to achieve higher skills for learners - advancing the Good Governance Index - addressing the chronic deficit of the external balance of goods and services to grow by supporting exports based on a productive device directed to this purpose.

مقدمة :

يعد النمو الاقتصادي المكون الرئيسي لمؤشر مدى تقدم الدول إضافة إلى مؤشرات أخرى عديدة ، لما له من أثر مباشر على نمو متوسط دخل الفرد وتحسن مستوى معيشته. ولقد حققت مصر معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وصلت الي 7,2 % عام 2007/2008.

إلا أنه مع وقوع العديد من الأزمات خلال السنوات القليلة الماضية - مروراً بالأزمة الاقتصادية المالية العالمية 2008/2009 وحتى اندلاع ثورة 25 يناير 2011 ، والتي على أثرهما تراجعت معدلات النمو الاقتصادي، مما خلق تحديات جديدة محورها «مدى استدامة النمو المحقق»، والتي كان على الاقتصاد المصري أن يواجهها نتيجة لما أظهرته تلك الأزمات من مواطن الضعف الهيكلي في الاقتصاد المصري، مما استوجب البحث عن متطلبات استدامة التنمية وعلى رأسها النهوض بمعدل النمو الاقتصادي ومحدداته.

وعليه تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن أهم المحددات المحفزة للنمو إلى جانب ما يعرف بالمحددات التقليدية، وذلك خلال فترة زمنية طويلة - اشتملت على العديد من الإنكسارات وتغيير لأنظمة الحكم، وما كان له من أثر سلبي على عدم الإستقرار الاقتصادي والسياسي.

وعليه تهدف الدراسة إلى الاجابة علي : ماهي أهم المحددات المحفزة للنمو الاقتصادي المصري؟

وسوف يتم تحديد هذا الهدف من خلال نظرة تحليلية تتضح من خلال فرضية الدراسة التالي ذكرها:

هل توجد علاقة بين النمو الاقتصادي المصري وكل من: رأس المال ، العمالة ، معدل التضخم، سعر صرف الجنيه المصري ، الميزان الخارجي على السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، الحوكمة الرشيدة والإنفاق على التعليم؟

أهمية الدراسة :

المشاركة في الدراسات المتعلقة بالنمو والتنمية الاقتصادية والمساهمة على المستوى الوطني بالبحث عن أهم محددات النمو الاقتصادي بما يتوافق مع الواقع المصري لفترة زمنية طويلة نسبياً مرت مصر فيها بأنظمة مختلفة وتجارب تنموية مختلفة.

كما تتميز الدراسة الجارية بإضافة متغيرات أخرى تفسيرية كمحفزات للنمو من خلال جمعها بالمتغيرات الأساسية التقليدية (رأس المال، العمل)، لمعرفة مدى تأثيرها مجتمعة على النمو الاقتصادي المصري لفترة زمنية طويلة نسبياً، إضافة إلى علاقات السببية فيما بين المتغيرات.

منهج الدراسة :

يمكن تحقيق هدف الدراسة باستخدام المنهج الوصفي والأسلوب القياسي:

- 1 - المنهج الوصفي: ويتم استخدامه في توصيف التأصيل النظري في الفكر الاقتصادي لدالة الإنتاج، إضافة إلى توصيف محددات النموذج وما ينتج عنه من نتائج.
- 2 - الأسلوب القياسي: ويتم استخدامه في بناء النموذج القياسي المقترح لتقدير دالة النمو الاقتصادي، من خلال الإعتماد على الشكل العام لدالة «Cobb-Douglas» واقتراح توسع في محدداتها بما يتفق مع طبيعة الدالة وما يمكن أن تشمله من متغيرات قادرة على تفسير التغير في النمو الاقتصادي على أن يتم اختبار وقياس أهم محدداتها، وتحديد الأهمية النسبية لكل محدد، ومدى كونه مؤثر وذو علاقة سببية بالنمو الاقتصادي وذلك بالإعتماد على أسلوب التكامل المشترك للفترات طويلة الأجل لقياس أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع للفترة الزمنية (1990- 2018) لتجنب ظاهرة الإنحدار الزائف (The phenomenon of spurious regression)، كما يتم استخدام أسلوب {Fully Modified Ordinary Least Squares} (FMOLS) لتجنب طريقة المربعات الصغرى وما بها من عيوب، وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (EViews)، إضافة إلى اختبار علاقات السببية بين معدل النمو الاقتصادي ومحدداته بطريقة Granger Causality Tests .

حدود الدراسة :

تطبق الدراسة على جمهورية مصر العربية، بحدود زمنية خلال الفترة (1990 - 2018)، كما يتم استخدام البيانات الرسمية الصادرة عن كل من: البنك الدولي والتقارير المحلية والإقليمية والدولية الأخرى، وكذلك بيانات كل من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والبنك المركزي المصري، إضافة إلى الدراسات ذات العلاقة.

وتحقيقاً لأهداف الدراسة تم تقسيمها إلى أربعة أجزاء تتمثل في: تطور معدل النمو الاقتصادي المصري - الإطار النظري لدالة النمو ومحدداتها - النموذج المقترح لدالة النمو الاقتصادي المصري والتنبؤ بدالة النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أهم النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية.

3-1 تطور معدل النمو الاقتصادي المصري

تنقسم أبعاد التنمية المستدامة إلى ستة أبعاد⁽¹⁾ منهم البعد الاقتصادي والذي يشتمل على معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات وثيقة الصلة به مثل معدل الإذخار المحلي ومعدل الإستثمار المحلي، والذي يتم عرض تطور كل منهم للفترة من 1990 وحتى 2018 كما يلي:

3-1-1 معدل النمو الاقتصادي:

بلغ معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي عام 1990 نحو 5,6 % ، ولقد اتجهت الدولة للإتفاق مع صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي عام 1991 بسبب وجود مشكلات عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري وارتفاع معدلات التضخم وتدهور الاحتياطات الدولية وتفاقم مشكلة المديونية الخارجية ، ونتيجة لتطبيق السياسات الإنكماشية لبرنامج التثبيت والتكيف الهيكلي، حدث تراجع كبير في معدل النمو حتى وصل إلى 1,1 % عام 1991 متجهًا بعد ذلك نحو الزيادة التدريجية المتقلبة حتى حقق نحو 4,4 % ، 2,9 % ، 3,9 % ، 4,6 % للأعوام 1992، 1993، 1994، 1995 على الترتيب متزايدًا حتى وصل 6,3 % عام 2000، محققًا انخفاضًا مفاجئًا بعد ذلك - حيث بلغ معدل النمو نحو 3,5 % ، 2,3 % ، 3,1 % للأعوام 2001، 2002، 2003 على الترتيب⁽²⁾، والذي كان نتيجة لتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي وتراجع حركة المرور في قناة السويس وانخفاض حصيلتها، إضافة إلى أحداث 11 سبتمبر 2001 ووجود حالة عدم الإستقرار في المنطقة، وكذلك تعويم الجنية في يناير 2003⁽³⁾ إضافة إلى أسباب عديدة قد دعمت هذا التراجع تتعلق بوجود اختلالات هيكلية وسياسات اقتصادية كان من أهمها⁽⁴⁾:

(أ) تحرير التجارة الخارجية والذي أدى إلى إصابة الصناعات الوطنية بخسائر فادحة لتعرضها لمنافسة غير متكافئة من جانب المنتجات الأجنبية، وكذلك تحرير المعاملات الرأسمالية عام 1991 (في سياق برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي)، والذي أدى إلى خروج رأس المال الوطني للإستثمار في الخارج مما أضر بميزان المدفوعات.

(ب) تطبيق برنامج الخصخصة (في إطار برنامج التثبيت والتكيف الهيكلي)، والذي أضر بالموازنة العامة وحرمانها من التدفقات السنوية المتمثلة في حصة الحكومة في أرباح الشركات

(1) تم تقسيم أبعاد التنمية الاقتصادية إلى ستة أبعاد وهم: البعد الاقتصادي، البعد البشري- البعد الاجتماعي- البعد السياسي والمؤسسي، البعد البيئي، إضافة إلى البعد العالمي، إبراهيم العيسوي (باحث رئيسي)، «آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية»، يناير 2011، ص 14.

(2) <https://data.albankaldawli.org/indicator>.

(3) طارق العمراوي، النمو وعدالة التوزيع والحد من الفقر في مصر، أكتوبر 2008، ص 63.

(4) إبراهيم العيسوي، (الاقتصاد المصري في ثلاثين عامًا)، 2007، ص ص 180-186.

العامة التي تم بيعها، إضافة إلى عدد العاملين الذين تم تسريحهم نتاج عملية بيع شركات القطاع العام وانضمامهم إلى صفوف العاطلين.

ولقد أخذ معدل النمو في الارتفاع بعد ذلك حتى وصل في عامي 2007، 2008 إلى 7,0%، 7,1% على الترتيب، وهو أكبر معدل للنمو خلال فترة الـ 24 عام التي سبقت هذا العام مباشرة⁽⁵⁾، علماً بأن أهم المصادر التي ساهمت في تحقيق تلك المعدلات تمثلت في كل من: الطلب الإستهلاكي والإستثماري، إلا أن قصور الطلب الخارجي متمثلاً في استمرار عجز الميزان التجاري انعكس بتأثير سالب على معدل النمو⁽⁶⁾، هذا بالإضافة إلى تزايد صافي تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر بمعدلات غير مسبوقه من 6 مليار جنيه عام 2006/2005 إلى 11 مليار جنيه عام 2007/2006، إضافة إلى تغير هيكل هذه الإستثمارات الأجنبية لصالح الأنشطة غير البترولية، وعليه بلغت نسبة الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإستثمار المحلي الإجمالي حوالى 40,7% لعام 2007/2006 مقارنة بنسبة 23,7% في عام 2005/2004، كما ارتفعت نسبته إلى الإستثمار الخاص إلى 65,7%، وفي حين بلغ معدل النمو للإستثمار الخاص المحلي 5,5% في عام 2007/2006، فقد بلغ معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر 80,1% لنفس العام.

وتأسيساً على ذلك نجد أن معدل النمو المرتفع في عام 2007/2006 اعتمد على الإستثمار الأجنبي بدرجة أكبر من اعتماده على الإستثمار الخاص الوطني، مما يطرح تساؤلاً عن الأسباب التي تعوق الإستثمار المحلي عن التزايد بنفس نسبة تزايد معدلات الإستثمار الأجنبي؟ وكذلك ما هي قدرة الاقتصاد المصري على الإستمرار في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة في حالة حدوث تراجع في معدلات نمو الإستثمار الأجنبي المباشر لأي سبب من الأسباب⁽⁷⁾؟

ولقد كانت اجابة هذا التساؤل واضحة عقب نشوب الأزمة الاقتصادية المالية العالمية وتفاقم تداعياتها (2009/2008)، والذي نتج عنها تراجع معدل النمو الاقتصادي المصري في هذا العام محققاً معدلاً للنمو بلغ 4,6% عام 2009، والذي كان دون المستوى المحقق قبل وقوع الأزمة الاقتصادية العالمية (7,1% عام 2008، ودون المعدل المستهدف للخطة الخمسية السادسة والمقدر بنحو 7,5%)، إلا أنه قياساً بمعدلات نمو الاقتصاد العالمي وعديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء، إنما يُعبر عن أن أداء الاقتصاد المصري فاق توقعات النمو الصادرة عن المؤسسات الدولية (البنك الدولي/ صندوق النقد الدولي) والتي لم تتجاوز 4,7%

(5) حيث بلغ معدل النمو نحو 9,7% عام 1984.

(6) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، أعداد مختلفة، ج.م.ع.

(7) تم الاعتماد على البيانات الواردة في: <https://data.albankaldawli.org/indicator>

- سهير أبو العينين، (أكتوبر 2008)، نتائج التقرير السنوي للمعهد «الاقتصاد المصري 2007/2006»، أكتوبر 2008، ص ص 28-27.

على أقصى تقدير، بل وفاق أيضاً توقع خطة التنمية لعام 2010/2009، والذي جاء متحفظاً بـ (4.0%) متأثراً بظروف عدم الإستقرار الاقتصادي التي صاحبت الأزمة العالمية⁽⁸⁾.

جدول (1)

تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال المراحل المتعاقبة لوقوع الأزمة المالية العالمية (2010/2009-2009/2008)

ملاحظات	معدل النمو السنوي (%)	معدل النمو (%) الربع سنوي	السنة	الربع	البيان
نشوب الأزمة المالية العالمية 2009/2008 وتفاقم تداعيتها	4,7	5.7	2009/2008	الأول	قبل الأزمة
		4.1		الثاني	بعد الأزمة (مرحلة تراجع النمو)
		4.3		الثالث	مرحلة استقرار النمو عند مستوى منخفض (4% - 4,5%)
		4.6		الرابع	
بدء انحصار الأزمة مع ظهور بوادر التعافي في الربع الأول والثاني 2010/2009	5,1	4.6	2010/2009	الأول	مرحلة النمو المتصاعد
		5.00		الثاني	(< 4,5%)
تواصل التعافي (الربع الثالث 2010/ 2009)	5,1	5.6	2010/2009	الثالث	بدء النمو الاقتصادي السريع
الإقتراب من التعافي الكامل في الربع الرابع 2010/2009 رغم اندلاع أزمة الديون الأوروبية		5.4		الرابع	

المصدر: تم الإعتماد على بيانات: وزارة التنمية الاقتصادية، (2010/2009)، التقرير الشامل عن الأداء الاقتصادي والتنموي (2010/2009) ص 14. (www.mop.gov.eg).

(8) وزارة التنمية الاقتصادية (2010/2009)، «التقرير الشامل عن الأداء الاقتصادي والتنموي 2010/2009، ص 13.

وبملاحظة جدول (1) نجد أن بداية الأزمة المالية العالمية كانت في الربع الثاني من عام 2008/2009، والذي كان من تداعياتها على الاقتصاد المصري تراجع النمو إلى 4,1% خلال الربع الثاني من 2008/2009، إلا أن النمو دخل في مرحلة استقراره عند مستوى (4%، 4,5%) في الربعين الثالث والرابع على الترتيب من عام 2008/2009، والذي نتج عنه معدل نمو سنوي بلغ 4,7% لعام 2008/2009 (وهو عام نشوب الأزمة المالية العالمية وتفاقم تداعياتها)، إلا أنه بدأت مرحلة تصاعد للنمو مرة أخرى بداية من الربع الأول والثاني من 2009/2010 حتى بلغ 5,0% (وهو بدء انحصار الأزمة مع ظهور التعاليف خلال هذه الفترة)، ثم تواصل التعاليف من الأزمة خلال الربع الثالث من 2009/2010، والذي شهد فيه الاقتصاد المصري تسارعاً في معدل النمو حتى وصل إلى 5,6%، ومع الإقتراب من التعاليف الكامل رغم اندلاع أزمة ديون الدول الأوروبية واصل النمو الإرتفاع حتى بلغ معدل النمو السنوي نحو 5,1% عام 2009/2010، وترجع الأسباب الرئيسية وراء تجاوز الاقتصاد المصري لتداعيات الأزمة المالية العالمية وتواصل تحسن مستوى أداءه إلى ضخ الحكومة 13,5 مليار جنيه عام 2008/2009 لتنفيذ مشروعات البنية التحتية والمرافق العامة ومساندة الصادرات المصرية ودعم التنمية الصناعية، كما تم فتح اعتماد إضافي بالموازنة العامة للدولة لعام 2009/2010 بنحو (10) مليارات جنيه لتوفير حزمة مالية أخرى لتنشيط وتفعيل الإنفاق الحيوي في مجالات مياه الشرب والصرف الصحي ودعم الصادرات وحركة التجارة الخارجية، علاوة على قيام الحكومة بسياسات توسعية نقدية وكذلك إدارة الاحتياطي من النقد الأجنبي، مما تمخض عنه تزايد في الاحتياطي من النقد الأجنبي ليرتفع خلال عام 2009/2010 من 31,6 مليار دولار في شهر يوليو 2009 إلى 35,2 مليار دولار بنهاية شهر يونيو 2010، ثم 35,5 مليار دولار بنهاية شهر أغسطس⁽⁹⁾ 2010.

وبحلول 25 يناير 2011، قامت الثورة المصرية وما اكتنفها من مظاهرات واعتصامات وانفلات أمني، كان من تداعياتها انخفاض معدل النمو السنوي لعام الثورة الأول 2010/2011 إلى 1,9% وهو معدل للنمو منخفض غير مسبوق خلال الـ 20 عام التي سبقت عام 2010/2011 مباشرة جدول (2).

وبملاحظة الربع الثالث من عام 2010/2011 وهو بدء وقوع ثورة يناير 2011 والتي تسببت في انخفاض معدل النمو في هذه الفترة إلى (- 3,8%) والذي تحول من القيمة السالبة إلى القيمة الموجبة حتى وصل إلى 0,3% خلال الربع الرابع من عام 2010/2011 جدول (2).

ولقد تصاعد معدل النمو السنوي بعد عام 2011 وما جاءت بعده من فترات إنتقالية تدرج

(9) تم الإعتماد على بيانات:وزارة التنمية الاقتصادية،(2009/2010)،التقرير الشامل عن الأداء الاقتصادي والتنموي 2009/2010، ص 13، البنك المركزي المصري،التقرير الاقتصادي السنوي، أعداد مختلفة، ج.م.ع.

فيها معدل النمو الاقتصادي نحو الزيادة التدريجية حتى حقق نحو 3.6 %، 5.2 % للأعوام 2017/2016، 2018/2017 على الترتيب.

وعليه ومن خلال ما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي اتجه صعوداً وهبوطاً خلال الفترة (1990-2018)، مما يدل على عدم قدرة الاقتصاد على الحفاظ على وتيرة النمو والذي تصاعد ثم ما لبث أن انخفض ثم ارتفع، وهو ما يُعرف بعدم تراكمية النمو على مدى زمني طويل، فكلما اكتسب الاقتصاد قوة دفع إلى الأمام سرعان ما تتبدد هذه القوة وتتحول إلى قوة جذب ترجع بالاقتصاد خطوات للوراء، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن معدلات النمو خلال هذه الفترة منخفضة ولم تصل إلى معدل النمو المرغوب فيه (7 %) لتحقيق استدامة التنمية إلا في عامي 2007/2006، 2008/2007، والذي حقق فيهما النمو معدلات 7.1 %، 7.2 % على الترتيب، مما يدل على افتقار النمو إلى الاضطراد.

جدول رقم (2)

تطور معدلات النمو الحقيقي للنتائج المحلي الإجمالي (بتكلفة عوامل الإنتاج)
قبل وأثناء ثورة 25 يناير (2011/2010)

البيان	عام	الربع	معدل النمو الربع سنوي (%)	معدل النمو السنوي	ملاحظات
قبل وقوع ثورة 25 يناير	2011/2010	الربع الأول (يوليو - سبتمبر)	5.5	1.9	عام ما قبل ثورة يناير 2011 والعام التالي للأزمة المالية العالمية والذي وصل فيها الاقتصاد المصري إلى حالة من التعالي من أثارها السيئة والتي جعلته يحقق معدل نمو 5.7 % خلال الربع الثاني من 2011/2010 (قبل قيام الثورة مباشرة)
		الربع الثاني (أكتوبر - ديسمبر)	5.7		
		الربع الثالث (يناير - مارس)	3.8-		
		الربع الرابع (إبريل - يونيو)	0.3		
وقوع ثورة 25 يناير					وقوع ثورة يناير في الخامس والعشرون من يناير 2011 والذي تسببت في انخفاض معدل النمو حتى بلغ -3.8 % تحول معدل النمو من قيمة سالبة إلى قيمة موجبة حتى وصل 0.3 % خلال الربع الرابع من 2011/2010

المصدر: تم الإعتماد على بيانات:

(1) البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، (2011/2010)، المجلد 51، العدد 4، (www.cbe.org.eg).

(2) وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، (سنوات مختلفة)، تقارير المتابعة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، www.mop.gov.eg

وبذلك نجد أن النمو الذي حققه الاقتصاد المصري خلال الـ 28 عاماً الماضية يفقد إلى عنصرين هامين لتحقيق الاستدامة وهما:

- أ. تحقيق معدلات للنمو عند المستوى المطلوب للتنمية (7% على الأقل).
- ب. اضطراب معدلات النمو لفترة طويلة تصل إلى 25 عاماً متواصلة على الأقل.

وذلك يرجع إلى عوامل عدة متشابكة مُحدثة حالة من الضعف العام للاقتصاد المصري والتي سوف يتم دراستها من خلال أهم المتغيرات الاقتصادية وثيقة الصلة بضعف أداء الاقتصاد المصري وقطاعاته والتالي ذكرها، والتي من شأنها التأثير المباشر في عدم تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع وتراكمي.

2-3 - 2 معدل الإدخار ومعدل الإستثمار⁽¹⁰⁾ والنمو القطاعي⁽¹¹⁾

وبملاحظة معدل الإدخار المحلي طوال فترة الـ 28 عاماً - بداية من 1990/1989 وحتى 2018/2017 نجد أنه قد اسمح بالتقلب وعدم الثبات، كما أنه لم يزيد طوال هذه الفترة عن 17,1% والتي تحققت فقط في كل من عام 1989/1988، وعام 2006/2005، وبالنظر إلى السنوات الأخيرة، والتي مر بها الاقتصاد المصري بالعديد من الأزمات مروراً بالأزمة المالية العالمية 2009/2008 وحتى قيام ثورة 25 يناير 2011، والتي حقق فيها معدل الإدخار المحلي معدلات متناقصة بدءاً من 12,4% عام 2009/2008 (عام الأزمة المالية العالمية) بعد أن كان 16,8% عام 2008/2007، ومع بدء تعافي الاقتصاد من تداعيات الأزمة المالية العالمية اتجه معدل الإدخار نحو الإرتفاع حتى وصل 16% عام 2010/2009، إلا أنه ما لبث أن قامت ثورة 25 يناير 2011 حتى اتجه معدل الإدخار نحو الإنخفاض حتى وصل 15,3% في عام 2011/2010، مواصلاً إنخفاضه حتى أنه لم يتخطى معدل الـ 6% طوال الخمس سنوات اللاحقة لعام ثورة 2011، حتى بلغ نحو 5,5%، 3,1% للأعوام 2016/2015، 2017/2016 على الترتيب، وهو ما يرجع بالأساس إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي وتصاعد الإتجاهات التضخمية وذلك وفقاً لما جاء في تحليل تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي للعام المالي 2017/2016 لوزارة التخطيط⁽¹²⁾.

(10) تم حساب البيانات من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات المصادر: البنك المركزي المصري، النشرة الإحصائية، المجلة الاقتصادية، ج.م.ع. أعداد مختلفة، البنك المركزي المصري، التقرير الاقتصادي السنوي، ج.م.ع. أعداد مختلفة، (www.cbe.org.eg)، وزارة التنمية الاقتصادية، تقارير الخطط السنوية، www.mop.gov.eg

(11) تم حساب البيانات من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات المصادر: البنك المركزي المصري، «المجلة الاقتصادية»، ج.م.ع. أعداد مختلفة، البنك المركزي المصري، «التقرير الاقتصادي السنوي»، ج.م.ع. أعداد مختلفة، البنك المركزي المصري، «النشرة الإحصائية»، ج.م.ع. أعداد مختلفة، (www.cbe.org.eg)، وزارة التنمية الاقتصادية، «تقارير الخطط السنوية»، www.mop.gov.eg وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، «إحصاءات السلاسل الزمنية»، www.mop.gov.eg، وزارة التنمية الاقتصادية، «تقرير متابعة 2009»، 2010 ص 21.

(12) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، «تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الرابع والعام المالي 2017/2016»، ج.م.ع. 18 ديسمبر 2017.

أما معدل الإستثمار المحلي الإجمالي، فلقد اتسم أيضاً بهبوط معدلاته وتقلبها خلال فترة الـ 28 عام من 1990/1989 وحتى 2018/2017، حيث حقق أعلى معدلاتته 33،1 %، 31،7 % - فقط في عامي 1988/1978، 1988/1989 على الترتيب، متجهًا نحو الإنخفاض، بداية من نشوب الأزمة المالية العالمية محققًا 19،4 %، 18،9 %، 18،8 % للأعوام 2009/2008، 2009/2010، 2010/2011 على الترتيب، بعد أن كان بدأ في التزايد خلال الأربع سنوات السابقة للأزمة المالية العالمية والذي حقق فيها معدلات 18 %، 18،7 %، 20،9 %، 22،4 % لكل من السنوات 2004/2005، 2005/2006، 2006/2007، 2007/2008 على الترتيب، ولقد واصل معدل الإستثمار تراجعته بعد ذلك حتى بلغ نحو 15 %، 15،3 %، 16،9 % للأعوام 2015/2016، 2016/2017، 2017/2018 على الترتيب.

وبناءً على ماسبق ملاحظته من معدلات للإدخار متدنية ومعدلات للإستثمار متراجعة للفترة من 1990/1989 وحتى 2018/2017 والذي يتضح منها وجود فجوة تمويلية والتي ترجع بالأساس إلى أن معدلات الإدخار المحلي كانت دائماً أقل من معدلات الإستثمار المحلي مما نشأ عنها فجوة تمويلية اتسمت بالتذبذب الشديد طوال فترة الدراسة وإن كانت قد اتجهت للتناقص منذ بداية عام 2001/2000 وحتى عام 2006/2005 معاودة في الارتفاع مرة أخرى حتى وصلت إلى -6،9 % عام 2009/2008 (عام الأزمة المالية العالمية) متجهه نحو التناقص حيث بلغت -2،5 % عام 2010/2009 مع بدء التعافي من تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنه ما لبث أن قامت ثورة 25 يناير، ورغم حدوث انخفاض في كل من معدلات الإدخار والإستثمار، إلا أن الفجوة التمويلية بدأت مرة أخرى في التزايد في عام 2011/2010 حتى بلغت -3،5 %، كما تزايدت الفجوة التمويلية بعد ذلك حتى بلغت نحو -9،5 %، -12،2 % للأعوام 2015/2016، 2016/2017 على الترتيب، مما يوضح بجلاء تداعيات عدم الإستقرار الاقتصادي على مسيرة التنمية الاقتصادية في مصر خلال الأزمة المالية العالمية وأثناء الثورة، وما تبعها من فترات إنتقالية.

وتأسيساً على ما سبق نجد أن مصر بعيدة عن مقومات استدامة النمو نتيجة عدم توافر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، والتي قد ترجع إلى أن معدل الإدخار المحلي لم يكن ثابتاً طوال فترة الـ 28 عام الماضية وإنما كان متقلباً، كما أن أعلى معدل ادخار تم تحقيقه، كان 17،1 % فقط في عامي 1989/1988، 2006/2005، أما معدل الاستثمار فلم يتجاوز (33،1 %) طوال فترة الـ 28 سنة الماضية والتي حققها فقط عام 1988/87، وبما أن استدامة النمو مشروطة بالإعتماد على التمويل الذاتي (المحلي) للإستثمار، وبما أن النمو القابل للاستدامة يتطلب تحقيق مستويات مرتفعة من الإدخار ولفترة متواصلة وممتدة زمنياً بما لا يقل عن 25 عام لدعم النفقات الجارية ودعم الإستثمار، وذلك وفقاً لتجارب الدول الصاعدة والتي أحرزت ارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي

بلغ (7,0% - 8,0%)، والذي تطلب أن يصل معدل الإستثمار فيها من 35,0% إلى 40,0% سنوياً، ومعدل للإدخار المحلي من 30,0 إلى 35,0% سنوياً ولمدة 25 عام على الأقل⁽¹³⁾.

وعليه فإن الاقتصاد المصري لم يحقق متطلب بلوغ معدل كل من: النمو الاقتصادي والإدخار المحلي والإستثمار المحلي، للمعدل المطلوب لفترة زمنية طويلة من أجل تحقيق نمو مستدام.

وبتتبع تطور الإستثمارات المنفذة حسب القطاع (عام/خاص)، نجد أن نسبة الإستثمارات العامة (وهي المنوطة بالإستثمار في البنية الأساسية والخدمات المجتمعية) قد ارتفعت عن الإستثمارات الخاصة (وهي المنوطة بالإستثمار في القطاعات الاقتصادية الأخرى) منذ عام 1988/87 وحتى عام 2001/2000، إلا أن الإستثمارات الخاصة لم تتفوق على الإستثمارات العامة إلا في عام 2006/2005 والتي بلغت نسبتها بالقطاع الخاص 57,3% مقابل 42,7% في القطاع العام، والتي انطلقت متجهه نحو التزايد المستمر عن نسبة القطاع العام في كل من السنوات 2007/2006، 2008/2007، كنتاجاً طبيعياً لعمليات بيع القطاع العام (الخصخصة) والتي أفسحت المجال للقطاع الخاص، حتى جاءت الأزمة المالية العالمية بتداعياتها عام 2009/2008، والذي نتج عنها انخفاض الإستثمارات المنفذة من قبل القطاع الخاص والتي بلغت نحو 48,4% مقابل 51,6% بالقطاع العام، بعد أن كان القطاع الخاص مُنفذاً لاستثمارات قدرت نسبتها بنحو 64,6%، 62,6% من إجمالي الإستثمارات لكل من السنوات 2007/2006، 2008/2007 على الترتيب وهي أعوام ما قبل الأزمة المالية العالمية مما يوضح تأثر القطاع الخاص بتلك الأزمة، بينما اتجه القطاع العام نحو تنفيذ المزيد من الإستثمارات المتمثلة في التوسع في الإنفاق العام لدرء جزء من تداعيات الأزمة المالية العالمية (2009/2008) إلى أن اندلعت ثورة 25 يناير 2011، والذي اتجه بعدها سلوك القطاع العام نحو تخفيض نسبة استثمارات والتي بلغت نحو 38,1% من جملة الإستثمارات لعام 2011/2010، مقابل استثمارات نفذت من قبل القطاع الخاص بلغت 61,9% لعام 2011/2010، والتي كانت في الغالب مُوجهة إلى الأنشطة العقارية، حيث تزايدت قيمة الإستثمارات في الأنشطة العقارية في هذه الفترة، حتى بلغ تزايد قيمة الإستثمارات المنفذة في قطاع الأنشطة العقارية نسبة 86% عام 2011/2010 مقارنة بعام 2010/2009، ولقد كان نصيب القطاع الخاص من جملة الأنشطة العقارية يتراوح بين 94,5% وحتى 98,5%، خلال الأعوام 2008/2007 وحتى 2011/2010، بينما تناقصت مساهمة القطاع الخاص الإستثمارية في قطاع الصناعة خلال الأزمة المالية العالمية (2009/2008) وكذلك خلال عام الثورة 2011/2010، حيث بلغت 69,1%، 77,9% على الترتيب بعد أن كانت 87,5% عام 2008/2007، ولقد اتجه هيكل الإستثمارات المنفذة بعد عام 2011 نحو التقاسم وتبادل الأدوار

(13) إبراهيم العيسوي، (2007)، مرجع سبق ذكره، ص ص 693، 695.

بين كل من القطاع العام والقطاع الخاص للإستثمارات الإجمالية حتى بلغت مساهمة القطاع الخاص نحو 52,6 %، 43,9 % للأعوام 2017/2016، 2018/2017 على الترتيب، كما بلغت مساهمة القطاع العام نحو 47,4 %، 56,1 % لنفس الأعوام على الترتيب.

وعليه فإن القطاع الخاص، لم يساهم المساهمة المتوقعة منه في قطاع الصناعة خاصة بعد تطبيق الخصخصة وبيع القطاع العام، بل كان توجهه نحو الأنشطة التجارية والعقارية سريعة الفائدة قليلة المخاطر، مما يوضح ضعف الإعتماد بشكل أساسي على القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة خاصة في المراحل الأولى منها، لانخفاض مساهمته في الأنشطة الرئيسية، خاصة في أوقات الأزمات (مثل الأزمة المالية العالمية واندلاع ثورة 25 يناير 2011)، والتي كانت مساهمته في هذه الفترات متناقصة - متجهًا بشكل متزايد خلال هذه الفترة (2009/2008 وحتى 2011/2010) نحو الإستثمار في قطاع البترول ومنتجاته وكذلك الأنشطة العقارية، بينما ارتفعت مساهمة القطاع العام الإستثمارية خلال هذه الأزمات⁽¹⁴⁾.

وبملاحظة التوزيع القطاعي للإستثمارات الإستثمارية لأهم القطاعات الرئيسية طوال الـ 28 عاماً للفترة من 1990/1989 وحتى 2018/2017 - نجد أن نصيب الزراعة من الهيكل القطاعي للإستثمار المحلي تراوح بين (7,0 %، 9,2 %) طوال الفترة (1988/87 - 1998/1997)، ثم بدأت في التزايد اعتباراً من عام 1999/1998، والتي بلغت فيه نصيب قطاع الزراعة من جملة الإستثمار المحلي نحو 13,1 % ولقد ظل نصيب الزراعة من جملة الهيكل القطاعي للإستثمار للسنوات (1999/1998 وحتى 2002/2001) يتراوح بين (13,1 %، 14,2 %) ثم بدأ في التناقص المستمر اعتباراً من عام 2003/2002 حتى وصل إلى 3,0 %، 4,3 %، 3,4 % للأعوام 2011/2010، 2017/2016، 2018/2017 على الترتيب.

وهو ما تدعمه بيانات معدل نمو قطاع الزراعة والذي قد حقق فيها نحو 3,5 %، 2,7 %، 3,2 %، 3,1 % للأعوام 2010/2009، 2011/2010، 2017/2016، 2018/2017 على الترتيب، والذي انعكس على تضائل مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت 0,46 %، 0,36 %، 0,4 %، 0,4 % لنفس السنوات على الترتيب.

وعليه نجد أن معدلات نمو قطاع الزراعة بدت ضعيفة، وكذلك ضعف مساهمته في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أهمية القطاع الزراعي ودوره الهام في الاقتصاد المصري، والتي من أهمها توفير فرص عمل لأكثر من ثلث قوة العمل ومن ثم تخفيض الفقر، وتوفير الأمن الغذائي المصري.

(14) لمزيد من التفاصيل أنظر: ايناس الجعفر اوي، «متطلبات التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري»، 2010، ص 20-22.

أما قطاع الصناعة فلقد بلغ نصيبه من الهيكل القطاعي للاستثمار المحلي معدلات تراوحت بين (25.4%، 21.6%) خلال الفترة (1987/1988 وحتى 1990/1991) ثم بدأ في التناقص المستمر والتقلب في ظل معدلات متناقصة حتى بلغ 8.1% عام 2006/2005 كما بلغ معدلاً مرتفعاً (24.6%) فقط عام (2007/2006)، إلا أنه ما لبث وأن استمر في التناقص مرة أخرى حتى بلغ 17.7%، 12.0%، 9.7%، 9.1%، 12% للأعوام (من 2008/2007 وحتى 2011/2010)، 12%، 9.3%، 7.6% للأعوام (من 2016/2015 وحتى 2018/2017) على الترتيب، وهو ما ينعكس على انخفاض معدلات نمو قطاع الصناعة بعد قيام ثورة 25 يناير 2011 وحتى 2018/2017 محققاً معدلاً للنمو سالباً بلغ نحو -0.9% عام 2011/2010 (عام الثورة) مقابل 5.1% عام 2010/2009 (عام ما قبل الثورة مباشرة)، كما بلغ نحو 2.1%، 4.8% للعامين 2017/2016، 2018/2017 على الترتيب، ولقد انعكس ذلك أيضاً في شكل تناقص مساهمة قطاع الصناعة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت -0.15% لعام 2011/2010، مقابل 0.8% عام 2010/2009، والذي ساهم فيه قطاع الصناعة بخمس الزيادة المتحققة في الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت مساهمته في معدل نمو الناتج نحو 0.1%، 0.3%، 0.8% للأعوام 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017 على الترتيب.

وعليه فإن قطاع الصناعة، وهو القطاع المنوط بقيادة عملية التنمية ليصبح قطاعاً جاذباً للاستثمار ومشجعاً للتطور التكنولوجي ومولداً لفرص العمل ومحفزاً للصادرات الوطنية ومحققاً للاندماج الفعال في الأسواق الدولية بمنتجات ذات جودة وتنافسية عالمية - لم يحقق ذلك في ظل معدلات نمو منخفضة للقطاع الصناعي.

وعليه نجد أن دور كل من قطاع الزراعة والصناعة وإسهامهما في الناتج المحلي الإجمالي يعد ضعيفاً بالمقارنة بالدور المناط لكل منهما.

أما قطاع التعليم فلقد كان نصيبه من إجمالي الاستثمار العام متدنياً على مدار الـ 28 عاماً للفترة من 1989/1990 وحتى 2018/2017، حيث لم يتعد الاستثمار في قطاع التعليم نسبة الـ 5.6% للفترة (1987/1988 وحتى 2000/2001)، متجهاً نحو الزيادة حتى بلغ نحو 6.3%، 6.5% للعامين 2002/2001، 2003/2002 على الترتيب، إلا أنه ما لبث أن بدأ في التناقص بعد ذلك حتى وصل إلى 3.2% عام 2008/2007، ثم ارتفع إلى 4.0% عام 2009/2008 معاًوداً الإنخفاض مرة أخرى حتى وصل إلى 2.7%، 3.2% للأعوام 2010/2009، 2011/2010 على الترتيب مستمراً نحو التناقص حتى بلغ 2.9%، 3%، 3.4% للأعوام 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017 على الترتيب، وعليه فقد بلغت نسبة نمو قطاع التعليم نحو 3.9%، 3.5% للعامين 2017/2016، 2018/2017 على الترتيب مساهماً في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 1.8% فقط لنفس العامين على الترتيب.

وعليه فلم يتعدى نصيب التعليم من جملة الإستثمار المحلي طوال الـ 28 عام الماضية حوالي 6,5% والمحقة فقط في عام 2002/، 2003، والذي كان متقلباً بشكل لا يتلاءم مع أهميته كقطاع رائد في إحداث التنمية المستدامة وإخراج مورد بشري فاعل وملائم لمتطلبات التنمية المستدامة في عالم يتميز بالتغير والتطور التكنولوجي بشكل مضطرد ، وهو ما انعكس بالأساس على تضاؤل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي .

ولقد كان قطاع الصحة أقل نصيباً في حجم الإستثمارات المخصصة له من إجمالي الإستثمار المحلي والتي تراوحت بين (1,2% ، 3,8%) طوال الـ 28 عام (الفترة محل الدراسة) حتى بلغ نيبه من الإستثمارات نحو 1,9% ، 2% ، 1,9% للأعوام 2016/2015، 2017/2016، 2018/2017، على الترتيب ، وهو ما يُعد مؤشراً على تدني الإستثمارات الموجهة لهذا القطاع الهام والداعم لرأس المال البشري والمطلوب لإحداث تنمية مستدامة، والذي يعكس تدني مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بنحو 2,3% للعامين 2016/2017، 2017/2018.

وتأسيساً على ما سبق نجد تأثر معدلات النمو الاقتصادي بالأزمات وعدم امتلاك الاقتصاد الحصانة الداعمة له والمنوطة بتصحيح مسار التنمية، وكذلك معدلات كل من الإدخار والإستثمار والتي لم تصل لما هو مأمول لتحقيق استدامة النمو، إضافة إلى تدني نصيب القطاعات الرئيسية والمنوطة بتحقيق التنمية من جملة الإستثمارات مما انعكس على تضائل مساهمتها في النمو الاقتصادي بشكل سافر وملازم طوال فترة الدراسة الجارية، مما يعني اضطراب التركيب القطاعي والذي دائماً ما يكون محددًا هاماً للنمو من حيث أهميته في القضاء على الفقر والأمية والمرض (مثل: قطاع الزراعة والتعليم والصحة) وكذلك من حيث كونه منوطاً بقيادة عملية التنمية (مثل: قطاع الصناعة).

وهو ما انعكس على تأخر ترتيب مصر في مؤشر التنافسية العالمية⁽¹⁵⁾ إضافة إلى عوامل أخرى والذي قد حققت فيه مصر المركز 64 عام 2011/2012 وهو عام ثورة يناير 2011 متراجعاً بعد ذلك حتى 2016/2017 متجهاً نحو التحسن بداية من 2017 وحتى 2019 محققاً المركز 93 لعام 2019، إلا أن جزءاً من هذا التحسن قد يرجع إلى تزايد إجمالي قائمة الدول من 135 إلى 141 دولة للأعوام 2017، 2019 على الترتيب جدول (3)، وعليه ومع ذلك ورغم هذا التحسن إلا أن الاقتصاد المصري لا يزال في مرتبة متأخرة ذات دلالة على تراجع وضعف العديد من

(15) يعد تقرير التنافسية العالمي مؤشراً للإنتاجية الكلية التي تتمتع بها الدول ، حيث يفترض التقرير أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يكون قادراً على توليد دخل كلي أعلى لمواطني تلك الدولة، كما أن الدول ذات الاقتصاد الأكثر تنافسية ستكون مرشحة لأن يكون النمو الاقتصادي فيها ذو وتيرة متسارعة أكثر من الدول الأقل تنافسية: المعهد العربي للتخطيط، "تحليل تقرير التنافسية World Economic Forum"، ص 7.

المؤشرات الفرعية التي يتألف منها المؤشر العام للتنافسية العالمية لمصر، وهو ما يؤكد جدول (4) والذي يشير إلى المؤشرات الرئيسية المكونة لمؤشر التنافسية والتي بالأساس أخذت نفس المنحى في التراجع في الترتيب لا سيما بعض التحسن في العامين الأخيرين 2017، 2018، وهو ما يستدعي إيجاد محفزات لرفع الإنتاجية الكلية للاقتصاد المصري، وهو ما سوف ينعكس بشكل مباشر على تحسن تنافسية مصر العالمية.

جدول (3)

مؤشر التنافسية العالمي لمصر للفترة (من 2010/2011 وحتى 2019)

2019 ***	2018 ***	2017 ***	/2017 2018	/2016 2017	/2015 2016	/2014 2015	/2012 2013	/2011 2012	/2010 2011	السنة البيان
54,5	53,6	53,2	3.9	3.7	3.6	3.6	3.7	3.9	4	الدرجة*
93	94	94	100	115	116	118	107	64	81	ترتيب مصر**
141	140	135	137	138	144	148	144	142	136	إجمالي الدول

Source: The global competitiveness report, World economic forum , committed to improving the state of the world, Geneva ,Various reports, <http://www3.weforum.org/docs> .

* الدرجة من (1) إلى (7) ، علماً بأن الدرجة 1 هي الأسوأ والدرجة 7 هي الأفضل.

** ارتفاع الترتيب (Rank) دلالة على تدهور التنافسية.

*** تم الاعتماد في السنوات 2017، 2018، 2019 على تقرير التنافسية 2019، والذي تتراوح فيه قيمة المؤشر من صفر (الأسوأ) إلى 100 (الأفضل) ، كما أن تزايد رقم الترتيب دلالة على تراجع الترتيب وتدهور التنافسية.

جدول (4)

المؤشرات الرئيسية لمؤشر التنافسية العالمي لمصر للفترة (2018/2017-2013/2012)

/2017 2018		/2016 2017		/2015 2016		/2014 2015		/2013 2014		/2012 2013		السنة
الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	البيان
106	4	117	3.8	115	3.8	121	3.7	118	3.8	110	3.9	المتطلبات الأساسية
87	3.9	100	3.7	100	3.6	106	3.6	109	3.6	101	3.7	محفزات الكفاءة
101	3.4	111	3.2	113	3.2	113	3.2	104	3.3	96	3.3	عوامل تطور الأعمال والابتكار

Source: The global competitiveness report, World economic forum , committed to improving the state of the world, Geneva ,Various reports, <http://www3.weforum.org/docs> .

* الدرجة من (1) إلى (7) ، علماً بأن الدرجة 1 هي الأسوأ والدرجة 7 هي الأفضل.

** ارتفاع الترتيب (Rank) دلالة على تدهور التنافسية.

2-3 الإطار النظري لدالة الناتج ومحدداتها

2-3 - 1 التأسيس النظري لدالة الناتج

جاءت دالة الإنتاج لـ «Cobb-Douglas» من الأمثلة الأكثر شيوعاً لدالة عوامل الإنتاج في النظرية الكلاسيكية الحديثة بصيغتها الأسية والمعروفة في أدبيات الاقتصاد الجزئي بالصيغة التالية:

$$Y = A K^b L^c \dots\dots\dots(1)$$

والتي تُعبر عن كون الناتج دالة في العمل ورأس المال إضافة إلى الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، حيث أن:

Y : مستوى الإنتاج.

A : المعرفة أو التكنولوجيا.

K : رأس المال.

L : العمالة.

b,c : يمثلان مرونتي الناتج بالنسبة إلى رأس المال والعمل على الترتيب.

أما A فهي لا ترمز في الواقع إلى التكنولوجيا فقط - بينما تشمل العديد من العناصر غير المحددة بشكل قطعي مثل: مستوى التكنولوجيا المستخدم، ومستوى التعليم والتدريب للأفراد، ومدى وجود سياسات اقتصادية جيدة قادرة على تهيئة مناخ يساعد على جذب الإستثمارات وغيرها من العوامل الأخرى التي يمكنها أن تساهم في مجمل عوامل الإنتاج، وهو ما جعل الكثير من الاقتصاديين يُعرف A بأنها معامل الإنتاجية الكلية (Total Factor productivity TFP)⁽¹⁶⁾.

ويتم تقدير دالة الناتج في الدراسة الجارية دون استخدام قيد عائد الحجم الثابت بمعنى أن مجموع المرونات لا يُشترط أن تساوي الواحد الصحيح، والتي تعرف بأنها ذات مرونة إحلالية عامة (Generalized Elasticity of Substitution)، ويكون فيها معدل العائد على النطاق أكبر من الصفر (Return to Scale Parameter) وبالرمز إليه بـ E، نجد أن دالة الناتج المقدره قد تخضع لإحدى الحالات الثلاث:

(16) N. Gregory Mankin , David N. Weil, "A Contribution to the Empirics of economics growth" ,May1992,pp.407-437.

إذا كانت:

$E=1$ ثبات العائد على النطاق.

$E>1$ زيادة العائد على النطاق.

$E<1$ تناقص العائد على النطاق.

وعليه ولحساب (TFP) كبقاوي سولو الناتجة عن دالة إنتاج «Cobb-Douglas» يتم التركيز على مؤشرات أو متغيرات قد تعكس التغيرات في مكونات رأس المال وقوة العمل مثل مؤشر الحوكمة الرشيدة، والتضخم وسعر الصرف والإنفاق على التعليم كنسبة من إجمالي الدخل القومي والميزان الخارجي على السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يتوافق مع مادعت إلية نظريات النمو الحديثة (The New Growth Theories Endogenous) والتي قامت بتحديد بعض مصادر النمو⁽¹⁷⁾، وإن كان أهمها هو وجود وفورات خارجية مثل البحث والتطوير والذي يترافق مع تكوين رأس المال البشري لمنع الناتج الحدي لرأس المال من الإنخفاض، مدعين بأن هذا ما يصنع الفرق في أداء الإقتصادات المختلفة بين متقدم ونام.

كما يتوافق مع إحدى الدراسات الهامة للبنك المركزي المصري والتي تشير إلى أن هذه المتغيرات (بخلاف رأس المال والعمل) تُفيد في تفسير التغيرات الهيكلية التي قد يواجهها اقتصاد ما في حين أنه من المتوقع أن رأس المال والعمل يفسران ما يقرب من 98% من النتائج، أما النسبة المتبقية (2%) فترجع إلى TFP⁽¹⁸⁾، والذي يرجع بالأساس إلى أن هذه الدراسة قد افترضت أن دالة الناتج ذو عائد حجم ثابت بمعنى أن مجموع المرونات يجب أن تساوي الواحد الصحيح.

3-2-1 محددات النمو الاقتصادي

وتأسيساً على التأسيس النظري لدالة الناتج لكوب دوجلاس والتي هي معبرة عن النمو الاقتصادي في الدراسة الجارية فإنه يمكن توسعتها وإدراج عدد من المحددات المحفزة للنمو إضافة إلى المتغيرات الأساسية في الدالة (العمل ورأس المال) كما يلي:

3-2-1-1 محددات النمو التقليدية :

أثار كل من: العمل ورأس المال جدلاً حول مساهمة كل منهم في الإنتاج بين أصحاب الأيدولوجيات المختلفة، فلقد جاء سميث معتقداً أن النمو لا يزيد إلا برأس المال المولد من الأنشطة الصناعية وأن الإستثمار يعتمد على الربح ويتناسب معه طردياً.

(17) لمزيد من التفاصيل ، أنظر:

Philippe Aghion and Peter Howitt , "A Model of Growth Through Creative Destruction", March 1992, pp.323-351, Gene M. (Grossman and Elhanan Helpman , Innovation and Growth in the Global Economy), 1991.

(18) لمزيد من التفاصيل أنظر: البنك المركزي المصري، تقدير الناتج المحتمل وفجوة الناتج في مصر، 2009-2010، ص 1-18.

بينما جاء كارل ماركس بكتابة «رأس المال» متبنياً فكرة توزيع الدخل بين العمل ورأس المال، معتقداً أن الربح هو جزء من قيمة قام بإنتاجها العمل واستولى عليها رأس المال⁽¹⁹⁾، ومع هذا الجدل إلا أن هناك اتفاق ضمني بين جميع الاقتصاديين رغم اختلاف أيدولوجياتهم على أهمية العمل ورأس المال باعتبارهم متغيرات أساسية ورئيسة للنمو.

وعليه فمن المفترض أن تكون هناك علاقة طردية بين الناتج وكل من: رأس المال والعمل باعتبارهم المتغيرات الأساسية في دالة الإنتاج كما جاء في تأصيلها النظري.

2-3 - 1 - 2 المحددات المحفزة للنمو:

يتم حساب معامل الإنتاجية الكلية ((Total Factor productivity (TFP) كبقاقي سولو الواردة في دالة إنتاج «Cobb-Douglas» من خلال التركيز على مؤشرات أو محددات قد تعكس التغيرات في مكونات رأس المال وقوة العمل مثل: مؤشر الحوكمة الرشيدة، والتضخم وسعر الصرف والإنفاق على التعليم، والميزان الخارجي على السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وعليه فيمكن استبدال (TFP) بالعديد من محفزات أو مثبطات الناتج المحلي الإجمالي والتالي عرض الإطار النظري المتعلق بكل منهم:

1) معدل التضخم:

كان التركيز في القرن التاسع عشر على جانب واحد من جوانب التضخم وهو التضخم النقدي، بمعنى أن النقود تقل قيمتها في حالة إذا ما زاد عرض النقود بالنسبة للطلب عليها (ارتفاع الأسعار) والعكس، إلى أن جاء كينز مهتماً بالعوامل التي تحكم مستوى الدخل القومي النقدي مثل: الميل للإستهلاك وسعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال - منتهياً بأن التضخم ينتج في حالة وجود فائض في الطلب على السلع يفوق المقدرة الحالية للطاقة الإنتاجية بشكل مستمر (حجم الطلب الكلي أكبر من حجم العرض الحقيقي).

وفي النصف الثاني من القرن العشرين ظهرت المدرسة السويدية الحديثة التي انتهت إلى أن العلاقة بين الطلب الكلي والعرض الكلي لا تتوقف على خطط الإنفاق القومي فقط أو على خطط الإنتاج القومي فقط، بل تتوقف بالأساس على العلاقة بين خطط الإدخار وخطط الإستثمار (التوقعات)⁽²⁰⁾ - غير أن هذا الجدل لم يقف عند مسببات التضخم فقط، بل أثارت

(19) لمزيد من التفاصيل أنظر: فالج عبد الجبار (مترجم)، كارل ماركس . رأس المال (2013).

(20) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Jalil Totonchi. "Macroeconomic theories of inflation". 2011, pp.14-. <http://www.ipedr.com/vol491-F10116.pdf>. Ceyda Oner. "Back to basics. What is inflation?". March 2010, pp.44.45. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/201003/pdf/basics.pdf>. N. Gregory Mankin. "macroeconomics". <https://www2.bc.edu/robert-murphy/EC204/PPT/CHAP05.pdf>.

معهد الدراسات المصرفية، «التضخم الاقتصادي»، ص2.

http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Oct_2012_402.pdf

ظاهرة التضخم جدلاً واسعاً في الأدبيات الاقتصادية، فمنهم من اعتقد أنه غير مؤثر على النمو الاقتصادي، وآخرين منهم اعتبروا أن التضخم ذو علاقة طردية مع النمو الاقتصادي بمعنى أن التضخم محفزاً للنمو من خلال التراكم الرأسمالي، وفريق ثالث اعتقد أن التضخم ذو علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي حيث يقوم بتكبييل النمو من خلال انخفاض قيمة العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة الرصيد النقدي والعائد من رأس المال، مما يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي. أما الفريق الرابع فيعتقد بوجود علاقة خطية بين معدل التضخم والنمو الاقتصادي حتى نقطة محددة تسمى بعتبة التضخم *The threshold level of inflation* معتقدين أنه بعد هذه النقطة يبدأ فقط تأثير التضخم السلبي على النمو الاقتصادي⁽²¹⁾.

وبناءً على ما سبق نجد أن التضخم لا يعني فقط ارتفاع الأسعار فحسب بل إنه مرتبط بعلاقات سببية تبادلية بانخفاض قيمة العملة المحلية وكذلك العديد من المتغيرات الداخلية كمعدلات البطالة ومعدلات الإستثمار وسعر الفائدة الحقيقي، ومن ثم السياسات الاقتصادية التي تتخذها الدولة، كما يتأثر التضخم بعوامل خارجية تتوقف على مدى درجة الإنفتاح على العالم الخارجي.

وعليه فإن التضخم قد يؤثر على العديد من المتغيرات الكلية مثل الإدخار والإستثمار وذلك من خلال تأثير التضخم على سعر الفائدة الحقيقي (وهو عبارة عن سعر الفائدة الإسمي بعد تنقيته من التضخم)، وذلك على النحو التالي:

أ - إذا كان سعر الفائدة الحقيقي أكبر من التضخم فإنه سيكون ذو قيمة موجبة مما يحفز الإدخار ويزيد من الأرصدة النقدية المتاحة للإقراض، ومن ثم تحفيز وزيادة معدلات الإستثمار وماله من أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

ب- أما إذا كان سعر الفائدة الحقيقي أقل من التضخم فإنه سيكون ذو قيم سالبة، مما يكون له آثار سلبية على النمو الاقتصادي من خلال مايلي⁽²²⁾:

(21) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Robert A. Mundell, "Growth stability and inflationary finance", April 1965, https://www.jstor.org/stable/1829526?seq=1#page_scan_tab_contents.

Jose De Gregorio, "Inflation, growth and central banks: Theory and evidence", February 1996, <http://documents.worldbank.org/curated/en/191111468765871182/pdf/multi0page.pdf>.

Stanley Fishcher, "The role of macroeconomic factors in economic growth", December 1993, <https://www.nber.org/papers/w4565.pdf>.

Miguel Sidrauski, "Rational choice and patterns of growth in a monetary economy", Mat 1967, pp.534-544, https://www.uni-erfurt.de/fileadmin/user-docs/Makrooekonomie/SS2013/MA_MakroII/Sidrauski_1967_-_Rational_Choice_and_Patterns_of_Growth_in_a_Monetary_Economy.pdf.

(22) محرم الحداد، «نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة»، ص123.

- i. هروب رؤوس الأموال إلى الخارج (أوانتشار الدولار).
 - ii. اختلال العلاقة النسبية بين رأس المال والعمل.
 - iii. اختلال نسبة القروض إلى رأس المال في العديد من المشروعات وترجيح كفة الإستثمار المالي.
 - iv. حجب الإئتمان عن المشروعات الإستثمارية الصغيرة وزيادة تكلفة رأس المال.
- أما الدراسات التطبيقية المنصبة على أثر التضخم على النمو الاقتصادي فلقد كانت نتائجها مختلفة حسب كل دولة وسياساتها النقدية والمالية⁽²³⁾، إضافة إلى مرحلة النمو التي تمر بها، مما يضيف جدلاً آخر حول التضخم وتأثيره على كل دولة.
- وتأسيساً على ما سبق لن تقوم الدراسة الجارية بتوقع شكل العلاقة بين النمو الاقتصادي والتضخم، والتي هي بالأساس مختلفة من اقتصاد لآخر ومن فترة زمنية لأخرى لنفس الدولة، إضافة إلى ارتباط التضخم الوثيق بالعديد من المتغيرات الكلية والذي قد ينتج عن تشابكها نتائج مختلفة لا يمكن تعميمها، وهو ما قد يجعله مؤشراً معبراً عن الإستقرار الاقتصادي الداخلي.

(2) سعر الصرف:

يُعتبر سعر الصرف للعملة المحلية مؤشراً قد يُعبر على مدى الإستقرار الاقتصادي الخارجي للدولة مما يؤثر على مسيرة النمو خاصة في حالة تعويمه وخوض مرحلة التحرير النقدي والتي تُعد حديثة العهد بالنسبة للاقتصاد المصري، والذي تم فيه تحرير سعر الصرف بشكل مدار في 2003، كما تم تحريره في عام 2016⁽²⁴⁾ بشكل كامل، وهما فترتين مختلفتين من حيث نظام الحكم والسياسات الاقتصادية المتبعة.

ولقد نتج عن هذا التعويم ارتفاع سعر الصرف وانخفاض قيمة الجنيه المصري والذي يتوقع أن يكون تأثيره على أهم المتغيرات الكلية كما يلي:

أ- يؤثر ارتفاع سعر الصرف سلبياً على المتغيرات الداخلية مثل الإدخار والإستثمار، والذي يرجع لانخفاض قيمة الجنيه نتيجة للتعويم، مما يقلص القيمة الحقيقية للثروة ومن ثم الإدخار وكذلك الإستثمار.

(23) Foluso Akinsola & Nickolas, "Inflation and Economic Growth: a Review of The International Literature", January 2017, https://www.researchgate.net/publication/319935091_Inflation_and_Economic_Growth_a_Review_of_The_International_Literature.

(24) تم تحرير سعر صرف الجنيه المصري اعتباراً من يناير 2003: البنك المركزي المصري، «التقرير السنوي 2003/2002»، ص 8، كما تم تحرير سعر صرف الجنيه المصري اعتباراً من نوفمبر 2016: البنك المركزي المصري، «التقرير السنوي 2016/2015»، ص 4.

ب- يؤثر ارتفاع سعر الصرف على ارتفاع الأسعار الداخلية والذي قد يرجع إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والوسيلة المستخدمة في الإنتاج، مما يرفع من تكلفة السلع ومن ثم ارتفاع أسعارها.

ت- يؤثر ارتفاع سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي الخارجي ومن ثم النمو بشكل سلبي، والذي يرجع إلى عدم مرونة الواردات، مما يحدث خللاً هيكلياً نتيجة تفوق الواردات على الصادرات محققه عجز مزمن في الميزان التجاري المصري والذي يعد عبئاً ثقيلاً على مسيرة النمو الاقتصادي.

ث- قد يؤثر ارتفاع سعر الصرف بشكل إيجابي على النمو في حالة مرونة الصادرات حال وجود إنتاج قابل للتصدير، حيث أن انخفاض قيمة العملة المحلية يرفع من سعر المنتجات القابلة للإنتاج الدولي بالنسبة لسعر المنتجات غير القابلة للإنتاج الدولي⁽²⁵⁾، مما يشجع على الاستثمار في قطاعات التجارة الدولية ويثبط من استثمارات القطاعات المحلية غير القابلة للتجارة الدولية.

وتأسيساً على ما سبق يتم استخدام متغير سعر الصرف كمحدد يُعبر عن التحرير النقدي وكذلك الاستقرار الاقتصادي الخارجي، والذي يُفترض أن يرتبط بعلاقة طردية أو عكسية مع النمو الاقتصادي والتي تتوقف على عوامل عديدة قد يكون أهمها مرونة الصادرات ومرونة الواردات.

(3) صافي الميزان الخارجي للسلع والخدمات:

والذي يساوي الصادرات من السلع والخدمات مخصوماً منها الواردات من السلع والخدمات، وتدل إشارته على مدى العجز أو الفائض، فالحجم الموجب يمثل إضافة للنمو وذلك باعتباره يُمثل حقناً في دورة النشاط الاقتصادي، بينما الحجم السالب ذو أثر سلبي على النمو باعتباره تسرباً من دورة النشاط الاقتصادي، كما أن تحسن الإنخفاض في العجز يُعد أثراً إيجابياً على النمو والعكس.

هذا ومن الجدير بالذكر وفي إطار ما يشهده العالم من العولمة والتي هي بالأساس انفتاح على العالم الخارجي والتي يمكن أن تستفيد منها دول دون أخرى، وذلك حسب مقدرة تلك الدول على الاستفادة من الإنفتاح على العالم الخارجي وتجنب الآثار السلبية لهذا الإنفتاح، مما يجعل صافي

(25) المعهد العربي للتخطيط بالكويت، «اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات»، (نوفمبر/ تشرين ثاني 2007)، ص 13
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/50/50_develop_bridge67.pdf

الميزان الخارجي للسلع والخدمات مؤشراً معبراً عن مدى تلك الاستفادة من عدمها كما يدل على وجود أو عدم وجود البعد العالمي للتنمية المستدامة للدولة.

وتأسيساً على ذلك تفترض الدراسة الجارية وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والعجز في الميزان الخارجي للسلع والخدمات.

(4) الحوكمة الرشيدة:

يعبر مؤشر الحوكمة العالمية⁽²⁶⁾ (WGI)، بالأساس على مدى الإستقرار السياسي، حيث يُعرف الحكم أو الحوكمة (Governance) بأنه: ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية في تصريف شؤون الدولة على جميع المستويات.

أما الحوكمة الرشيدة (Good Governance)⁽²⁷⁾ فتعرف بأنها: تناول توزيع الموارد وإدارتها من زاوية الإستجابة للمشكلات الجماعية، ويُؤسس هذا المؤشر على مؤشرات كلية لستة أبعاد عريضة للحكم وهم: السيطرة على الفساد - فعالية الحكومة - الإستقرار السياسي - سيادة القانون - جودة التشريعات - المشاركة والمساءلة.

وتستند المؤشرات الستة الإجمالية على أكثر من 30 مصدر للبيانات الأساسية، والتي تُعبر عن تصورات حوكمة عدد كبير من المشاركين في المسح وتقييمات الخبراء في جميع أنحاء العالم⁽²⁸⁾.

ويتم عرض مؤشر الحوكمة الرشيدة على موقعه الإلكتروني⁽²⁹⁾ بطريقتين:

الطريقة الأولى: تتراوح قيمة مؤشر الحوكمة الرشيدة بين (-2,5، +2,5، لل أداء الأقوى).

(26) يتوفر الوصول الكامل إلى المؤشرات الإجمالية وبيانات المصدر الأساسية على الموقع www.govindicators.org، والذي يلاحظ فيه تحديث «مؤشرات الحوكمة العالمية»، ومراجعات للبيانات للسنوات السابقة، وبالتالي فإن إصدار البيانات المستخدمة في الدراسة الجارية والمستمدة من هذا المصدر تحل محل البيانات من جميع الإصدارات السابقة.

(27) يعبر الحكم الرشيد عن مجموعة بيانات بحثية تلخص وجهات النظر حول جودة الحوكمة المقدمة من قبل عدد كبير من المشاركين في استبيان المؤسسات والمواطنين والخبراء في البلدان الصناعية والنامية، ويتم جمع هذه البيانات من عدد من معاهد المسح والمؤسسات البحثية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية وشركات القطاع الخاص: UNDP (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، «إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة»، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير/ كانون الثاني 1997.

www. 2017-The Worldwide Governance Indicators. 2018 Update. Aggregate Governance 1996. govindicators.org

(28) لمزيد من الإطلاع على تفاصيل مصادر البيانات الأساسية وطريقة تجميع وتفسير مؤشرات الـ (WGI) أنظر: Daniel Kaufmann, Aart Kraay and Massimo Mastruzzi, «The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues», 2010 http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130 (29) www.govindicators.org

الطريقة الثانية: تتراوح قيمة الحكم الرشيد في هيئة رُتب (RANK) بين (صفر وهو أدنى مرتبة: 100 أعلى مرتبة) وهو ترتيب الدولة بين جميع دول العالم مؤبياً (أو ترتيب للرتبة كنسبة مئوية بين جميع الدول) وهي الطريقة المستخدمة في الدراسة الجارية، والذي تم اختيارها لسهولة ووضوحها عند استخدامها في شكل سلسلة زمنية مقارنة بالطريقة الأولى.

ومن الجدير بالذكر أن هذا المؤشر قد أثار جدلاً بشأن كونه لا يراعي الإختلافات السياسية والاقتصادية بين الدول مما يؤثر على دقته، وهو ما تناولته الأمم المتحدة في أحد تقاريرها منتهيه إلى أنه لا يوجد دولة بالعالم تطبق الحوكمة الرشيدة بشكل مثالي موضحة أن المبادئ المعتمدة دولياً للحوكمة الرشيدة تراعي المرونة والإختلافات الأيدولوجية والسياسية والاقتصادية لكل دولة⁽³⁰⁾.

وعليه فإن الحوكمة الرشيدة هي: عملية تفاعلية بين الدولة بمؤسساتها والأفراد المتمثلين في المجتمع المدني ومؤسساته والقطاع الخاص في إدارة الموارد الكلية للدولة وفقاً لأسس متفق عليها عالمياً في إطار من المرونة يراعي نسبياً الإختلافات الأيدولوجية والسياسية والاقتصادية بين الدول.

وتأسيساً على ما سبق تقتض الدراسة الجارية وجود علاقة طردية بين مؤشر الحوكمة الرشيدة والنمو الاقتصادي.

(5) الإنفاق على التعليم:

اتفق الاقتصاديون على أهمية التعليم واعتباره عنصر من عناصر رأس المال وداعم له بداية من سميث في نهاية القرن الثامن عشر وكذلك كل من مالتوس وكارل ماركس ومارشال وغيرهم ممن أكدوا على وجود علاقة بين التعليم والنمو، إلا أن بداية اقتصاديات التعليم كانت بعد الحرب العالمية الثانية على يد روبرت سولو 1957 وشولتز 1960 والتي أخذت فيها اقتصاديات التعليم منحى البحوث التطبيقية، والذي استنتج منها سولو أن هناك عامل يسمى بـ باقي سولو Residual factor والذي يدعم عنصر العمل ورأس المال في العملية الإنتاجية مما ينتج عنه تزايد في الناتج، أما شولتز فلقد اعتقد بأهمية الابتكار والتعليم مؤكداً أن الإستثمار في رأس المال

(30) بسام عبد الله البسام، «الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية»، صيف-خريف 2014، ص180، معتمداً على المصادر التالية:

Ali Farazmand , (Sound Governance: Policy and Administrative Innovation),2004, Eva Poluha and Mona Rosendahl ,”Contesting Good Governance: Crosscultural Perspectives on Representation, Accountability and public space”,2002.

UNESCAP ,”What is Governance?”،2009, <http://www.unescap.org/pdd/prs/projectactivities/ongoing/gg/governance.pdf>.

البشري هو مصدر متجدد بخلاف رأس المال الطبيعي⁽³¹⁾، كما جاء بيكر بأهمية التدريب كنوع من أنواع الإستثمار في رأس المال البشري⁽³²⁾.

وفي بداية تسعينات القرن العشرين خلص «دروكر بيتر» بأن انتاجية المعرفة ستكون هي المحدد الرئيسي للتنافسية على المستوى المؤسسي والدولي مستقبلاً⁽³³⁾.

كما قام لي وبارو بدراسة محددات النمو الاقتصادي للعديد من دول العالم للفترة من 1969 وحتى 1995 منتهين بوجود علاقة قوية بين خصائص السكان حسب مستوى التعليم والنمو الاقتصادي⁽³⁴⁾. وعليه فقد أعتبرت العديد من الدراسات المعاصرة أن رأس المال البشري هو أصل غير ملموس لكنه يدعم الإنتاجية⁽³⁵⁾.

أما الإنفاق على التعليم فلقد نادي به وليم بيتي نظراً لعائده الاقتصادي، كما جاء كوزنتيس معتقداً أن النسبة الأكبر في النمو الاقتصادي التي حدثت في الدول الصناعية في الخمسينات كانت نتيجة للإستثمار في رأس المال البشري⁽³⁶⁾، علماً بأن أول من استخدم مصطلح رأس المال البشري هو مينسر⁽³⁷⁾.

وعليه يتم تعريف الإستثمار البشري: بأنه الإنفاق على تطوير قدرات ومهارات الإنسان بما يُمكنه من زيادة الإنتاجية⁽³⁸⁾، وهو ما يتوافق مع ملاحظة أن متغير «الإنفاق على التعليم كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي» يدخل في حساب العديد من المؤشرات المركبة لرأس المال البشري ومنها تقرير التنافسية العربية، والذي يرجع بالأساس إلى أن المورد البشري يُعد مصدر للإبتكار، وهو أساس من أسس التنافسية.

(31) Antthony Philip Thirlwall, "Growth and development: with special reference to developing economies", pp, 115-118.

(32) Gray .S.Becker, "Human capital: A Theoretical and Empirical analysis with special reference to education", 1994, <https://www.nber.org/chapters/c11226.pdf>

(33) Drucker Peter, (*Poste- Capitalist Society* 1993,) , http://vedpuriswar.org/Book_Review/General/Post%20Capitalist%20Society.pdf

(34) Robert .J.Barro & Jong-Wha lee, "International Data on Educational Attainment: Update and Implications", April 2000. <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.195.8194&rep=rep1&type=pdf>

(35) Black, S.E & Lynch, L.M, "Human capital investment and productivity", 1996, pp 263-267, https://www.jstor.org/stable/2118134?seq=1#page_scan_tab_contents

(36) لمزيد من التفاصيل أنظر:

أشرف العربي، «التنمية البشرية في مصر»، الوضع الحالي، أسبابه وانعكاساته وإمكانية تطويره، 1997، أشرف العربي، «رأس المال البشري في مصر: المفهوم - القياس - الوضع النسبي»، صيف 2007، علي عبد القادر علي، «أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الاستثمار البشري»، أكتوبر 2001.

(37) Jacob Mincer, "Investment in Human capital and the personal Income Distribution", Aug. 1958, <https://karollgomez.files.wordpress.com/2014/10/mincer1958.pdf>

(38) صلاح الدين الكبيسي، «ادارة المعرفة»، 2005.

وتأسيساً على ما سبق تقترح الدراسة الجارية وجود علاقة طردية بين الإنفاق على التعليم والنمو الاقتصادي كمحدد يعكس تراكم رأس المال البشري⁽³⁹⁾.

3-3 نموذج دالة النمو الاقتصادي

وعليه ومن خلال الإعتماد على الشكل العام لدالة «Cobb-Douglas»، التي تتميز عند مقارنتها بدوال الإنتاج الأخرى، بأنها دالة لوجاريمية، يمكن تحويلها إلى خطية أو تربيعية، إضافة إلى قدرتها على استيعاب العديد من العوامل المحددة لدالة الإنتاج، الأمر الذي يُمكن من توسيع نطاق الدالة⁽⁴⁰⁾.

ويتم ذلك باقتراح توسع في محددات دالة الناتج لـ«Cobb-Douglas» بما يتفق مع طبيعة الدالة وما يمكن أن تشمله من متغيرات قادرة على تفسير التغير في الناتج المحلي، على أن يتم اختبار وقياس أهم محددات دالة الناتج المحلي الإجمالي، وتحديد الأهمية النسبية لكل محدد، ومدى كونه مؤثر وذو علاقة سببية بحجم النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وبتعديل المعادلة (1) من شكلها الأساسي إلى الشكل اللوغاريمية كما في المعادلة (2):

$$\ln Y = a + b \ln X_1 + c \ln X_2 + d \ln X_3 + \epsilon \dots \dots \dots (2)$$

ونظراً إلى أن السلاسل الزمنية ذو الفترات الزمنية الطويلة تحتاج لأساليب تحليل تُراعي أن معظم المتغيرات غير ساكنة في مستوياتها وذلك بسبب الأثر الديناميكي للسلسلة الزمنية مما يجعل نماذج الانحدار المتعددة التقليدية والتي تفترض أن المتغيرات ساكنة أو مستقرة غير مناسبة وذلك لظهور انحدر زائف ينتج عنه نتائج زائفة، وهو الذي يتطلب استخدام أساليب قياسية متقدمة مثل أسلوب التكامل المشترك للفترات طويلة الأجل، والذي سيتم استخدامه في الدراسة الجارية من خلال الخطوات التالية:

3 - 3 - 1 توصيف النموذج

وتأسيساً على ما سبق من تأصيل نظري لدالة Cobb-Douglas والتي تم اختيارها كأساس للنموذج المقترح في الدراسة الجارية، فإنه سيتم اقتراح إدراج العديد من المحددات ذات التأثير المباشر وغير المباشر على حجم الناتج في مصر والتي سبق عرض أساسها النظري في الجزء

(39) مع العلم أن الصحة ومؤشرات أخرى عديدة تعكس الإستثمار في رأس المال البشري إلا أنه لن يتم استخدامها في الدراسة الجارية كمحدد محفز للنمو، نظراً لضعف مساهمة الصحة في نمو الناتج المحلي الإجمالي المصري كما توصلت له الدراسة الجارية في الجزء الأول من الدراسة الجارية، وهو ما يتفق مع دراسة عن أمريكا اللاتينية معلله بأن آثار الصحة على الإنتاجية ونمو الدخل ضعيفة إضافة إلى صعوبة قياسها وأثارها بشكل دقيق،: نانسى بيردسال وخوان لويس لوندونينو، ترجمة سمير كريم، عدم المساواة وتراكم رأس المال البشري في أمريكا اللاتينية (مع بعض الدروس المستفادة لمصر)، ص 7.

(40) سالم يونس النعيمي، «التصحر والأمن الغذائي العربي متغيران متنافسان»، (د.ت.)،

السابق من الدراسة الجارية، والتي قد تكون الأهم والأكثر تأثيراً وفقاً للفترة الزمنية (1990-2018)، وعليه تكون دالة النمو كما يلي (المعادلة 3):

(3):

$$Y = f(x_1, x_2, x_3, x_4, x_5, c_7, c_8) \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن:

Y نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)، والذي يُعبر عن النمو الاقتصادي في الدراسة الجارية.

X1 رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية).

X2 التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكون (% سنوياً).

X3 سعر صرف الجنيه المصري.

X4 العمالة.

X5 الميزان الخارجي على السلع والخدمات كنسبة من إجمالي الناتج المحلي.

C7 الحوكمة الرشيدة.

C8 الإنفاق على التعليم.

جدول (3)

الإحصاءات الوصفية لمتغيرات النموذج

	LN_Y	LN_X1	LN_X2	LN_X3	LN_X4	LN_X5	LN_C7	LN_C8
Mean	27.79	2.91	2.14	1.62	4.49	1.74	3.07	22.33
Median	27.76	2.90	2.31	1.71	4.49	1.75	3.30	22.19
Maximum	28.32	3.36	3.38	2.88	4.52	2.10	3.86	23.40
Minimum	27.21	2.61	0.82	0.44	4.46	1.13	1.89	20.94
.Std. Dev	0.36	0.16	0.66	0.51	0.02	0.24	0.67	0.78
Skewness	-0.08	0.36	-0.42	0.58	-0.17	-0.81	-0.68	-0.11
Kurtosis	1.65	3.45	2.35	4.04	1.64	3.16	1.91	1.92
Jarque-Bera	2.22	0.86	1.34	2.93	2.37	3.24	3.65	1.47
Probability	0.33	0.65	0.51	0.23	0.31	0.20	0.16	0.48

المصدر: تم إعادة من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1 - ملحق)

يشير إختبار Jarque-Bera أن جميع متغيرات النموذج والواردة بالجدول (3) تأخذ شكل التوزيع الطبيعي تحت تباين ثابت وتغاير مساوي للصفر، كما تشير مصفوفة الارتباط (جدول 4) إلى وجود ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج، حيث أن Y (النمو الاقتصادي) يرتبط بكل من: X1 رأس المال، X2 التضخم، X3 سعر صرف الجنيه المصري، X4 العمالة، X5 عجز الميزان الخارجي على السلع والخدمات، C7 الحوكمة الرشيدة، C8 الإنفاق على التعليم.

جدول (4)

معاملات الارتباط لمتغيرات النموذج

Correlation	LN_Y	LN_X1	LN_X2	LN_X3	LN_X4	LN_X5	LN_C7	LN_C8
LN_Y	1							
LN_X1	-0.700589	1						
LN_X2	0.212246	0.015886	1					
LN_X3	0.871958	-0.73029	0.329357	1				
LN_X4	-0.660926	0.74758	-0.37203	-0.70641	1			
LN_X5	0.181252	0.043687	0.210825	0.086784	-0.11509	1		
LN_C7	-0.826418	0.714574	-0.3972	-0.72279	0.815207	-0.26844	1	
LN_C8	0.97695	-0.71815	0.12866	0.821808	-0.63109	0.302109	-0.8153	1
bservations	29	29	29	29	29	29	29	29

المصدر: تم إعادة من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1 - ملحق).

3-3-2 اختبار جذر الوحدة

يتم استخدام اختبار جذر الوحدة على طريقة Dickey – Fuller (ADF)، وذلك لمعرفة استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج (Unit Root Test) وتحديد المستوى الذي يتحقق فيه الإستقرار، وكذلك معرفة رتبة تكاملها، وذلك من خلال جدول (5) و شكل (1) واللدان يؤكدان على عدم وجود استقرار لمعظم المتغيرات عند المستوى at Level (في صورتهم الأصلية)، وذلك عند مستوى معنوية 1 %، 5 %، بينما يتحقق الإستقرار بعد إجراء الفرق الأول لها حتى مستوى معنوية 5 %، وذلك في ظل وجود ثابت الدالة وبالتالي تكون المتغيرات تكاملها من الرتبة الأولى (1) Integrated of order.

وعليه فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النموذج يكون تكاملها من الرتبة الأولى في ظل وجود ثابت الدالة ومع عدم وجود اتجاه عام (Trend)، كما لا توجد متغيرات رتبة تكاملها من الدرجة الثانية أو الأعلى – وتأسيساً على ذلك ووفقاً لهذه النتائج يمكن للإستمرار وإجراء اختبارات التكامل المشترك من خلال تحليل (JML (Johansen Maximum Likelihood procedure).

3-3-3 اختبارات التكامل المشترك (Co-integration Tests)

تستخدم منهجية التكامل المشترك لمعرفة طبيعة العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل والذي يتطلب أن تكون المتغيرات الخاضعة لهذا الإختبار غير مستقرة بمستواها لكنها تتمتع بنفس درجة الإستقرار، أي أنها تصبح مستقره بعد أخذ الفرق الأول أو الثاني ويتم استخدام طريقة الإمكان الأعظم Maximum Likelihood procedure أو ما يعرف باختبار جوهانسن للتكامل المشترك (JML) حيث يُستدل على أن السلاسل الزمنية متحركة معاً عبر الزمن وأن هناك فترة زمنية طويلة الأجل تُعرّف بإنحدار التكامل المشترك، وأن العلاقة الديناميكية في المدى القصير لاتقل أهمية عنها في المدى الطويل.

جدول (5)

نتائج اختبار (Unit Root Test) لاستقرار متغيرات النموذج

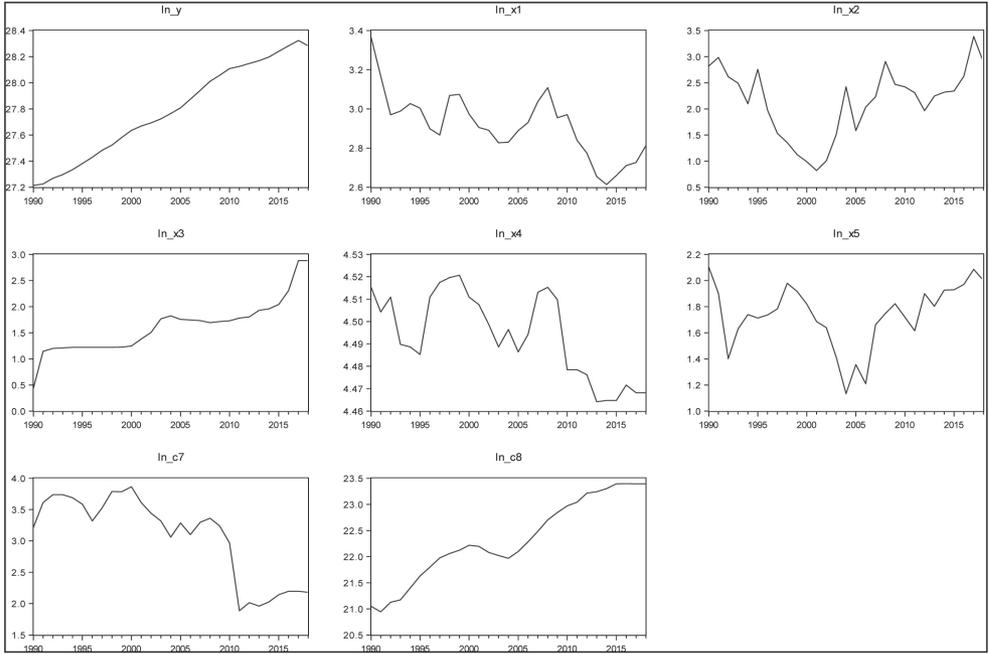
اختبار Augmented Dickey-Fuller				
المتغير عند الفرق الأول		المتغير عند المستوى		
مستوى المعنوية	t-Statistic	مستوى المعنوية	t-Statistic	المتغير
0.0074	-3.84249	0.6575	-1.20569	LN__Y
0.0044	-4.04792	0.0399	-3.07801	LN_X1
0	-6.02762	0.3607	-1.82625	LN_X2
0	-5.92643	0.8172	-0.75163	LN_X3
0.0005	-4.91795	0.5225	-1.49269	LN_X4
0.0001	-5.51656	0.1584	-2.3717	LN_X5
0.0006	-4.83763	0.854	-0.60564	LN_C7
0.0261	-3.27882	0.2599	-2.06366	LN_C8

المصدر: تم إعادة من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1 - ملحق)

وعليه تم الكشف عن التكامل المشترك لتحديد إذا ما كان هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج أم لا، وذلك باستخدام تحليل جوهانسون (JML)، من خلال اختبارين هما: (Max-Eigen Test) (Trace Test) جدول (6)، حيث يتم اختبار فرض العدم بعدم وجود حد أقصى من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج عددها (n) من علاقات التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، علمًا بأن (n) تساوي صفر في حالة عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج أو تساوي واحد، اثنين، ثلاثة، إلى (K-1)، حيث (K) هي عدد متغيرات النموذج.

شكل رقم (1)

السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج عند المستوى (At Level)



المصدر: تم إعادة من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1 - ملحق).

جدول رقم (6)

اختبارين التكامل المشترك لجوهانسون (JML)

عدد علاقات التكامل بين المتغيرات	Trace test			Max-Eigen test		
	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob**	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob**
None *	334.16	159.53	0.00	121.07	52.36	0.00
At most 1 *	213.10	125.62	0.00	64.10	46.23	0.00
At most 2 *	149.00	95.75	0.00	50.81	40.08	0.00
At most 3 *	98.19	69.82	0.00	39.93	33.88	0.01
At most 4 *	58.26	47.86	0.00	27.43	27.58	0.05

المصدر: تم إعادة من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1 - ملحق).
* إشارة إلى فرض العدم عند مستوى معنوية 0.05.

وبملاحظة جدول (6) يتم استنتاج النتائج التالية:

وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وهذا يعنى وجود علاقات تحقق التوازن بين متغيرات النموذج على الأجل الطويل حيث نجد أن قيمة (Trace statistic) أكبر من القيمة الحرجة (Critical value)، وهو ما يدل على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وذلك وفقاً لنتائج الإختبارين، مما يعنى وجود علاقات تحقق التوازن في الأجل الطويل وأيضاً ما يظهره القيمة الاحتمالية prob حيث كان جميعها أقل من 0.05 وهى تمثل مستوى المعنوية وبهذا يتم رفض الفرض العدم بوجود علاقتين تكامل مشترك في مواجهة الفرض البديل بوجود أربع علاقات تكامل مشترك بين متغيرات النموذج وفقاً للإختبارين عند مستوى معنوية 0.05، وحتى خمس علاقات تكامل مشترك وفقاً للإختبارين (Trace test)، (Max-Eigen test)، مما يسمح بقياس علاقات التوازن بين متغيرات النموذج في الأجل الطويل.

3-3-4 تقدير العلاقات بين متغيرات النموذج

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال تحليل جوهانسون (JML) في الخطوة السابقة، فإنه سوف يتم قياس العلاقات طويلة الأجل من خلال أسلوب Fully modified Ordinary Least Squares (FMOLS) جدول (7):

جدول (7)

تقديرات معاملات النموذج باستخدام أسلوب (FMOLS)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	.Prob
LN_X1	0.41	0.08	5.12	0.00
LN_X2	0.01	0.01	0.59	0.56
LN_X3	0.12	0.02	4.69	0.00
LN_X4	-0.49	0.58	-0.85	0.41
LN_X5	-0.24	0.03	-8.97	0.00
LN_C7	-0.06	0.03	-2.13	0.05
LN_C8	0.43	0.02	21.60	0.00
C	19.60	2.41	8.13	0.00

R-squared	0.987622
Adjusted R-squared	0.983289
S.E. of regression	0.045661
Long-run variance	0.000747

المصدر: تم إعادة من قبل الباحثة بالإعتماد على بيانات الجدول (1) - ملحق

وباستخدام نتائج جدول (7) تكون دالة النمو المقدرة كالتالي (معادلة 4):

$$LN_Y = 0.41*LN_X1 + 0.01*LN_X2 + 0.12*LN_X3 - 0.24*LN_X5 - 0.06*LN_C7 + 0.43*LN_C8 + 19.59 \dots\dots(4).$$

وعليه ومن خلال جدول (7) والمعادلة (4) يتضح ما يلي:

i. توجد علاقة بين النمو الاقتصادي (المتغير التابع) والمتغيرات المستقلة الواردة بالجدول رقم (7)، حيث قدر معامل الارتباط المتعدد بـ ($R^2=0.98$)، وهو ما يدل على وجود ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة الأمر الذي يدل على أن تلك المتغيرات المستقلة تشرح وتفسر 98% من التغيرات في النمو الاقتصادي.

ومن الجدير بالذكر أنه لا يوجد فرق بين معامل التحديد R^2 ، Adjusted R^2 ، الأمر الذي يدل على عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة وبعضها.

ii. كما يشير Long-run variance إلى وجود تكامل عبر الزمن للسلاسل الزمنية للمتغيرات الواردة بالنموذج وهي متغيرة معاً على مدى فترتين من الزمن.

كما يتضح أيضاً أهمية ومساهمة المتغيرات التفسيرية المختلفة الواردة بالنموذج في تفسير التغير في المتغير التابع كما يلي على الترتيب:

(أ) التغير في الإنفاق على التعليم (C8) بالزيادة بمقدار 100% يؤدي إلى زيادة النمو (Y) بمقدار 43% في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية)، كما أنها ذات دلالة إحصائية، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما يؤكد على أهمية الإنفاق على التعليم والذي احتل المركز الأول بين المتغيرات التفسيرية في التأثير على النمو والذي هو تأثير موجب بالأساس، حيث يساهم في التغير في النمو بمقدار 43%.

(ب) التغير في رأس المال (X1) بالزيادة بمقدار 100% يؤدي إلى زيادة النمو (Y) بمقدار 41% في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية)، كما أنها ذات دلالة إحصائية، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما يؤكد على أهمية دور رأس المال والذي احتل المركز الثاني بين المتغيرات التفسيرية في التأثير على النمو والذي هو تأثير موجب بالأساس، حيث يساهم في التغير في النمو بمقدار 41%.

(ج) التغير في صافي الميزان الخارجي (X5) والذي هو سالب طوال فترة الدراسة ويعبر عن عجز الميزان الخارجي) جدول (1- ملحق) } بالزيادة بمقدار 100% يؤدي إلى انخفاض النمو (Y) بمقدار 24% في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة عكسية)، كما أنها ذات دلالة إحصائية، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي، كما يؤكد على أهمية الإهتمام بالصادرات لمعالجة العجز التجاري والذي احتل المركز الثالث بين المتغيرات

التفسيرية في التأثير على النمو والذي هو تأثير سالب بالأساس، حيث يساهم في التغيير في النمو بمقدار 24%، والذي يدل على الأثر السلبي للعجز المزمّن للميزان الخارجي للسلع والخدمات على النمو والناجم عن ضعف الصادرات وزيادة الواردات، كما يدل على عدم استفادة مصر من انفتاحها على العالم الخارجي من خلال الشراكات العالمية وغيرها من وسائل الإنفتاح مما يسفر عن غياب البعد العالمي في عملية التنمية المستدامة⁽⁴¹⁾.

(د) التغيير في سعر الصرف (X3) بالزيادة بمقدار 100% يؤدي إلى زيادة النمو (Y) بمقدار 12% في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية)، كما أنها ذات دلالة إحصائية، وهو ما يتفق مع المنطق الاقتصادي في حالة وجود مرونة للصادرات، خاصة وأن انخفاض قيمة العملة المحلية قد يرفع قيمة السلع المعدة للتصدير مقارنة بقيمة السلع المعدة للإنتاج المحلي (وذلك عند تقييمهم بالعملة المحلية)، وعليه فإن متغير سعر الصرف يحتل المرتبة الرابعة بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره على النمو، حيث يساهم متغير سعر الصرف في التغيير في النمو بمقدار 12%.

(هـ) التغيير في مؤشر الحوكمة الرشيدة (C7) بالزيادة بمقدار 100% يؤدي إلى انخفاض النمو (Y) بمقدار 6% في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة عكسية)، كما أنه ذات دلالة إحصائية. كما يحتل متغير الحوكمة المرتبة الخامسة بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره السلبي على النمو، حيث يساهم متغير الحوكمة الرشيدة في التغيير في النمو بمقدار 6%. وهو ما لا يتفق مع المنطق الاقتصادي، حيث أن سمات الحكم الرشيد هو خلق بيئة تمكينية جاذبة للإستثمارات - ترعي المشاريع باستخدام القوانين والسياسات المالية والنقدية الملائمة والإستراتيجيات الإنمائية المستقرة طويلة الأجل⁽⁴²⁾، والتي يتأسس عليها أن يكون من المفترض وجود علاقة طردية بمعنى أن زيادة مؤشر الحوكمة يؤثر على النمو بشكل طردي، إلا أنه ونتيجة لظروف الحكم في مصر في الفترات السابقة وما اعتراها من فساد وتخبط في السياسات وعدم استقرار اقتصادي وسياسي والذي أودى بمصر إلى ثورة 25 يناير 2011 وما بعدها من فترات انتقالية جعل من عدم الإستقرار السياسي متلازمة للاقتصاد المصري والذي قد يكون مناخ جاذب لبعض الإستثمارات غير النظامية المستفيدة من عدم الإستقرار السياسي. وهو ما يتوافق مع تراجع مؤشر الحوكمة (جدول 1- ملحق). والذي يشير إلى أن قيمة المؤشر تتراجع حتى أنها بلغت نحو 44، عام 1998 آخذة في التراجع المضطرد حتى بلغت 19،4 عام 2010،

(41) لمزيد من التفاصيل حول البعد العالمي للتنمية المستدامة أنظر:

-إبراهيم العيسوي، يناير 2011، مرجع سبق ذكره، صص 225-243.

-إيناس الجعفر أوي، 2010، مرجع سبق ذكره، صص 25-35.

(42) برنامج الأمم المتحدة (UNDP)، كانون الثاني/يناير 1997، مرجع سبق ذكره، صص 22.

ثم اتخذت منحى شديد التراجع بداية من عام 2011 وحتى 2018 حتى بلغت قيمة مؤشر الحوكمة الرشيدة نحو 6,6 ، 8,8 للعامين 2011، 2018 على الترتيب، والذي قد يرجع بالأساس إلى تداعيات ثورة 25 يناير 2011 وما بعدها من فترات انتقالية. كما يتوافق مع بعض الدراسات والتي خلصت إلى غياب البعد المؤسسي والسياسي للتنمية المستدامة في مصر مما يستوجب ضرورة النهوض بمؤشرات الفساد والحوكمة من أجل النمو المستدام ، كما أسندت ضعف تلك المؤشرات إلى العديد من المظاهر الاقتصادية والتي منها على سبيل المثال: التحيز نحو الشركات الخاصة والمحسوبة وممارسات الفساد العديدة والتي يستفيد منها طبقة رجال الأعمال نتيجة لنفوذهم في الحياة السياسية⁽⁴³⁾، والتي وصفتها إحدى الدراسات الهامة «بالفساد المعمم» التي رعاها النظام السابق على ثورة يناير 2011، والذي عرّفه بالفساد الذي قد يستفيد منه الجميع بطريقة لحظية. والذي يجب استبداله بنظام جديد قائم على التوزيع المنصف للدخل والثروات بين كافة الأفراد والجماعات⁽⁴⁴⁾. وعليه فإن التأثير السلبي لتحسن مؤشر الحوكمة على النمو الاقتصادي وفقاً للدراسة الجارية - هو تأثير مؤقت على النمو الاقتصادي بينما من المفترض أن يكون له تأثير موجب على استدامة هذا النمو في حالة تحسنه.

(و) التغير في معدل التضخم ($X2$) بالزيادة بمقدار 100 % يؤدي إلى انخفاض النمو (Y) بمقدار 1 % في ظل وجود المتغيرات الأخرى المستقلة (علاقة طردية)، كما أنها ذات دلالة إحصائية وهو ما قد يتفق مع بعض الدراسات التطبيقية في هذا الشأن والتي توصلت إلى عدم وجود أثر سلبي للتضخم خاصة في حالة عدم تخطيه عتبة التضخم كما سبق توضيحه في الجزء الخاص بتأصيل المتغيرات المستخدمة في الدراسة الجارية، وعليه فإن متغير التضخم يحتل المرتبة الأخيرة بين المتغيرات التفسيرية الواردة بالنموذج المقترح من حيث تأثيره على النمو، حيث يساهم متغير التضخم في التغير في النمو بمقدار 1 %، وهي نسبة قد توصف بالضعيفة والأقل تأثير.

(ز) أما متغير العمالة ($X4$) فلقد ثبت أن تأثيره غير معنوي، إضافة إلى تأثيره العكسي على النمو في ظل وجود المتغيرات الأخرى، وهو ما لا يتفق مع المنطق الاقتصادي، مما يدل على أن عنصر العمل المشارك في العملية الإنتاجية قد يكون غير مهياً للتأثير على النمو الاقتصادي بالإيجاب لأسباب قد تتعلق بضعف المهارات اللازمة للإنتاج أو زيادة حجم العمل عما هو مطلوب مما يمثل عبئاً على مسيرة النمو.

(43) لمزيد من التفاصيل أنظر:

- إبراهيم العيسوي، «، يناير 2011، مرجع سبق ذكره، صص 225-243.

- ايناس الجعفرأوي، «، 2010، مرجع سبق ذكره، صص 49-55.

(44) محمد عبد الشفيق عيسى، «نظرة إلى القيم الاجتماعية في مصر في ضوء نقد مفهوم «التحديث»، يونيو 2013، ص 10.

(ح) مجموع مروونات المتغيرات المستقلة أكبر من الواحد الصحيح ($E > 1$) مما يعني أنها دالة ذات غلة حجم متزايدة (زيادة العائد على النطاق).

3-3-5 تقدير علاقات السببية بن معدل النمو ومحدداته

بعد تحديد فترتين ابطاء لكل متغير ، تم اختبار علاقات السببية بين معدل النمو الاقتصادي ومحدداته بطريقة Granger Causality Tests جدول (8) ، الذي يتضح منه ما يلي:

(أ) توجد علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادي إلى رأس المال ، وهو ما يتوافق مع نظرية المعجل والذي ينص على أن الإستثمار لا يتأثر بمستوى الدخل بقدر ما يتأثر بمعدل التغير في الدخل ، مما يُوجد علاقة طردية بين معدل نمو الناتج والإستثمار⁽⁴⁵⁾ ، وهو ما يتوافق مع وجهة نظر إحدى المؤسسات الدولية والتي تُؤكد على أنه كلما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي كلما تتراجع الإستثمارات بشكل عام وخاصة تراجع الإستثمارات الموجهة نحو عملية التصنيع مما يؤثر بالسلب على النمو والتوقعات المستقبلية للنمو (وهو ما يشير أيضاً إلى علاقة طردية سببية من النمو الاقتصادي إلى الإستثمار)⁽⁴⁶⁾.

جدول (8)

علاقات السببية بين معدل النمو ومحدداته بطريقة Granger Causality Tests

العلاقة السببية عند 0.05	.Prob	F-Statistic	فرض العدم	.Prob	F-Statistic	فرض العدم
علاقة أحادية (النمو < رأس المال) $Y \rightarrow X1$	0.622	0.48522	$Y < X1$	0.0069	6.29484	$Y \rightarrow X1$
لا توجد علاقة سببية	0.4789	0.194	$Y < X2$	0.194	1.76837	$Y \rightarrow X2$
علاقة أحادية (سعر الصرف < النمو) $Y \rightarrow X3$	0.0508	3.42278	$Y < X3$	0.2839	1.33393	$Y \rightarrow X3$
علاقة أحادية (النمو < العمالة) $Y \rightarrow X4$	0.5864	0.54684	$Y < X4$	0.0145	5.16792	$Y \rightarrow X4$
توجد علاقة أحادية سببية عند 0.1 (عجز الميزان الخارجي < النمو) $Y \rightarrow X5$	0.0933	2.64668	$Y < X5$	0.1076	2.47144	$Y \rightarrow X5$
علاقة أحادية (النمو < الحوكمة) $Y \rightarrow C7$	0.872	0.13787	$Y < C7$	0.0182	4.83042	$Y \rightarrow C7$
علاقة أحادية (النمو < الانفاق على التعليم) $Y \rightarrow C8$	0.6652	0.41539	$Y < C8$	0.0487	3.47763	$Y \rightarrow C8$

المصدر: تم القيام به من قبل الباحثة بالاعتماد على جدول (1 - ملحق).

(45) أسامة بن محمد باخشيل، (مقدمة في الاقتصاد الكلي)، ص 107.

(46) منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNIDO)، «دور التكنولوجيا والإبتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة»، ص 6. www.unido.org

أما عدم وجود علاقة سببية من رأس المال إلى النمو الاقتصادي فإنه قد يرجع إلى وجود فجوة تمويلية ناتجة عن نقص معدل الإدخار المحلي عن معدل الإستثمار المحلي إضافة إلى عدم بلوغ كل منهم لما هو مأمول لتحقيق نمو اقتصادي مستدام أسوة بالدول التي حققت نمو مستدام، إضافة لعدم استقرار كل منهم لفترة طويلة (كما تم توضيحه في الجزء الأول من الدراسة الجارية) ، وهو ما قد يُفسر عدم وجود علاقة سببية من رأس المال (الإستثمار المحلي) إلى النمو. وهو ما يتوافق مع تراجع وتأخر ترتيب مؤشر الفجوة الإئتمانية⁽⁴⁷⁾ لتقرير التنافسية العالمية والتي حققت فيه مصر المراكز 100، 130، 124 للأعوام 2017، 2018، 2019 على الترتيب، والناتج عن انخفاض معدلات الإدخار المحلية عن معدل الإستثمار المحلي الإجمالي لتحقيق التنمية الاقتصادية.

كما يمكن أن ترجع عدم وجود سببية من رأس المال إلى النمو إلى ما أشار إليه صندوق النقد الدولي بأن زيادة الإنفاق الإستثماري يختلف أثره على زيادة الناتج من دولة لأخرى والذي يتوقف على:

- i. مدى الإستقرار الاقتصادي والسياسات النقدية.
- ii. كفاءة الإستثمار العام.
- iii. إضافة إلى وسيلة تمويل الإستثمار (مؤكدًا أنه في حال تمويل الإستثمار من الدين قد تؤدي إلى زيادة نسبة الدين إلى الناتج دون أن تقابلها زيادة في كمية أو جودة الأصول العامة⁽⁴⁸⁾).

وبمطابقة هذا مع الواقع المصري نجد أنه يتفق مع تراجع ترتيب مؤشر التضخم في مؤشر التنافسية العالمية والذي احتلت فيه مصر الترتيب الـ 136 عام 2019، كما احتل مؤشر الإستقرار الاقتصادي الكلي المصري في مؤشر التنافسية العالمية المراكز الـ 127، 135، 135 للسنوات 2017، 2018، 2019 على الترتيب وهو ما يدل على تراجع الترتيب عالمياً مما يؤثر على المؤشر العام للتنافسية كما يؤثر على معدلات النمو⁽⁴⁹⁾، أما نسبة الدين من الناتج المحلي الإجمالي فلقد بلغت نحو 90.9%، 86.6%، 96%، 91.1%، 83.3% للسنوات يونيو 2014، يونيو 2015، يونيو 2016، يونيو 2017، يونيو 2018 على الترتيب، مما يدل على تفاقم الدين المحلي وهو ما قد يكون عائقاً أمام فاعلية زيادة الإنفاق الإستثماري كما أشار صندوق النقد الدولي.

(ب) توجد علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادي إلى العمل وهو ما قد يتوافق مع ما نص عليه قانون أوكن على أن انخفاض معدل البطالة بنسبة 1% يرجع لارتفاع

(47) الفجوة الإئتمانية = معدل الإدخار المحلي الإجمالي - معدل الإستثمار المحلي الإجمالي.

(48) أمل زكريا، «كفاءة الإستثمار العام (المحددات والفرص وإمكانيات التحسين)»، سبتمبر 2016، ص10، مأخوذ من: Abdul Abiad Aseel Almansour, Davide Furceri, Carlos Mulas Granados & Petia Topalova, "Is it time for infrastructure push? The macroeconomic effects of public investment", October 2014, pp.78-86.

(49) The global competitiveness report, World economic forum, 2019 report, <http://www3.weforum.org/docs> .

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 3 % والعكس⁽⁵⁰⁾، أما عدم وجود علاقة سببية من عنصر العمل إلى النمو فإنه قد يعكس مشكلات سوق العمل المتمثلة في زيادة عدد العاملين بالقطاع الحكومي وما يترتب عليه من عبء أجورهم على موازنة الدولة والتي تبلغ نحو 27 %، 26,1 %، 23,4 % من جملة المصروفات للأعوام 2015/2014، 2016/2015، 2017/2016 على الترتيب⁽⁵¹⁾، مما قد يمثل عبئاً على عملية النمو الاقتصادي، هذا إلى جانب هيكل سوق العمل وما يشمله من عمالة القطاع غير الرسمي والذي تشير العديد من الدراسات إلى أن معظم العمالة به تتسم بانخفاض إنتاجيتها واصفه إياها بـ«العمالة الهشه»⁽⁵²⁾.

وبملاحظة مؤشر كفاءة سوق العمل المصري⁽⁵³⁾ في مؤشر التنافسية العالمية وجد أنه قد حقق تحسناً طفيفاً في الترتيب حيث حقق المركز الـ 132، 130، 126 بدرجات 43,9، 46,4، 49,5 للأعوام 2017، 2018، 2019 على الترتيب، وهو وإن كان يعبر عن تحسن في الترتيب إلا أنه لا يزال الترتيب متأخراً بين دول العالم، وذلك رغم تحسن مؤشر الإنتاجية والأجور في مؤشر التنافسية العالمية لنفس الأعوام والذي حققت فيه مصر المراكز 101، 70، 58 على الترتيب⁽⁵⁴⁾، مما يؤكد أنه لا زال هناك العديد من مظاهر الخلل داخل سوق العمل المصري، وهو ما قد يفسر ما نتج عن النموذج المقترح من الدراسة الجارية بعدم معنوية متغير العمل رغم أنه من المحددات الرئيسية في دالة الإنتاج والذي قد يرجع لعدم تأثير عنصر العمل على النمو.

(ج) لا يوجد خلاف بين الاقتصاديين باختلاف أيديولوجياتهم حول العلاقة القوية الإيجابية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم والتي كان من المفترض أن تكون علاقة ثنائية، إلا أن النموذج المقترح للدراسة الجارية قد نتج عنه وجود علاقة أحادية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق على التعليم فقط.

وعليه فإن وجود علاقة سببية من النمو (والذي يمثله متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

(50) Arthur M. Okun ,”Potential GNP: Its measurement and significance” ,1962,pp 1-7, <https://mileskorak.files.wordpress.com/2016/01/okun-potential-gnp-its-measurement-and-significance-p0190.pdf>

(51) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، مصر في أرقام 2018، مارس 2018، <http://www.capmas.gov.eg>

(52) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Somaya.Abdelmowla,”Vulnerable Employment in Egypt”,The Egyptian Center For Economi.

(53) يعكس مؤشر كفاءة سوق العمل: فاعلية القوة العاملة ومدى توفر المدراء ذوي الخبرة والكفاءة ويُقيم أثر هجرة الكفاءات إلى الخارج على اقتصاد الدولة المحلي، كما أن هذا المؤشر يقيس مرونة سوق العمل في توجيهه وتوزيع هذه القوى على كافة القطاعات الاقتصادية بالشكل الأمثل وبالطريقة التي تضمن أقصى إنتاجية ممكنة: المعهد العربي للتخطيط، «تحليل تقرير التنافسية World Economic Forum»، مرجع سبق ذكره، ص 22.

(54) The global competitiveness report, World economic forum,op.cit ,2019 report, <http://www3.weforum.org/docs> .

الإجمالي في الدراسة الجارية) إلى الإنفاق على التعليم - يتوافق تماماً مع «جبلر» والذي يعتقد بوجود علاقة قوية بين التعليم ومتوسط دخل الفرد، حيث اعتبر أن الدخل يزيد من مستوى التعليم لأن الدخل هو مصدر تكاليف التعليم⁽⁵⁵⁾.

أما عدم وجود علاقة سببية من الإنفاق على التعليم إلى النمو فإنه يدل على ضعف مردود العملية التعليمية في التأثير المباشر على النمو والذي يتضح من خلال هيكل البطالة حسب المستوى التعليمي والذي يُشير إلى أن المتعلمين حسب الحالة التعليمية لعام 2016 قد بلغوا نحو 31,4% من خريجي التعليم الجامعي وفوق الجامعي، 44% من حملة المؤهل الفني المتوسط، 9,5% أقل من المتوسط، 4,7% فوق المتوسط وأقل من الجامعي، 1,4% ثانوي عام وأزهري، 4% يقرأ ويكتب، 4,9% أمي⁽⁵⁶⁾، مما يشير إلى أن أكثر من 90% من العاطلين من المتعلمين، مما يتيح للعمالة غير المتعلمة مكاناً فضيحاً لها في سوق العمل بينما يعجز السوق عن استيعاب القدر المناسب من ذوي المؤهلات، وهو دلالة على مستويات إنتاجية منخفضة، كما يشير إلى عدم استغلال نواتج التعليم كمدخلات للعملية الإنتاجية، كما يُجسد عدم ارتباط مخرجات التعليم المدرسي والجامعي باحتياجات سوق العمل، مما يضعف من المردود الاقتصادي على التعليم كاستثمار في تنمية رأس المال البشري⁽⁵⁷⁾، وهو ما يتوافق مع تضائل مساهمة قطاع التعليم في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بأهميته، والتي بلغت نحو 1,8% للعامين 2017/2016، 2018/2017.

وهو ما يتوافق أيضاً مع نتائج مؤشر التعليم والتدريب⁽⁵⁸⁾ حسب تقرير التنافسية العالمية، والذي حققت فيه مصر المراكز 101، 99، 99 للأعوام 2017، 2018، 2019 على الترتيب، وهو ما يدل بالأساس على أن تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة - متدنية، وهو ما يتوافق أيضاً مع تأخر ترتيب كل من: مؤشر مهارات الخريجين ومؤشر جودة التدريب المهني والتفكير النقدي في التدريس المراكز 133، 129، 123 على الترتيب لعام 2019، علماً بأن هناك تقدم في الترتيب لبعض المؤشرات المتعلقة بالتعليم مثل مؤشر المهارات الرقمية بين السكان النشطين والذي بلغ 44 لعام 2019.

وعليه فإن الإنفاق على التعليم المعني بزيادة إنتاجية الفرد والذي سيؤدي إلى زيادة دخل الفرد هو السبيل إلى التأثير الإيجابي على النمو المستدام.

(55) مالكولم جيلز وآخرون، تعريب طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، «اقتصاديات التنمية»، 1995، ص 359-362.

(56) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، «مصر في أرقام 2018»، مارس 2018، مرجع سبق ذكره، <http://www.capmas.gov.eg>

(57) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، «تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي 2016/2017»، 18 ديسمبر 2017، ص 46.

(58) ويعرف مؤشر التعليم والمهارات: بأنه احتياج الدولة إلى قوة عاملة متعلمة ومدربة وقادرة على التكيف السريع مع البيئة الاقتصادية المتغيرة والعودة ويقاس هذا المؤشر معدلات الالتحاق بالمرحلة التعليمية الثانوية بالإضافة إلى تقييم جودة ونوعية التعليم ومخرجاته من وجهة نظر بيئة الأعمال في الدولة: المعهد العربي للتخطيط، «تحليل تقرير التنافسية World Economic Forum»، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(د) الحوكمة الرشيدة: توجد علاقة سببية أحادية تتجه من النمو الاقتصادي إلى مؤشر الحوكمة الرشيدة مما يدل على أن تحسن مؤشر الحوكمة مرهون بزيادة النمو الاقتصادي، كما قد يرجع عدم وجود علاقة سببية من الحوكمة إلى النمو الاقتصادي بالأساس إلى تضائل قيمة المؤشر وتراجعها عبر فترة الدراسة إضافة لكونه لم يتعدى 50 % من قيمة المؤشر حتى أن أعلى قيمة قد وصل لها كانت 47,6 عام 2000.

(هـ) بينما توجد علاقة سببية أحادية تتجه من سعر الصرف إلى النمو الاقتصادي، ومن عجز الميزان الخارجي (العجز) إلى النمو الاقتصادي، مما يدل على أن التغير في سعر الصرف وعجز الميزان الخارجي سيؤديان إلى التغير في النمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق مع المنطق الاقتصادي.

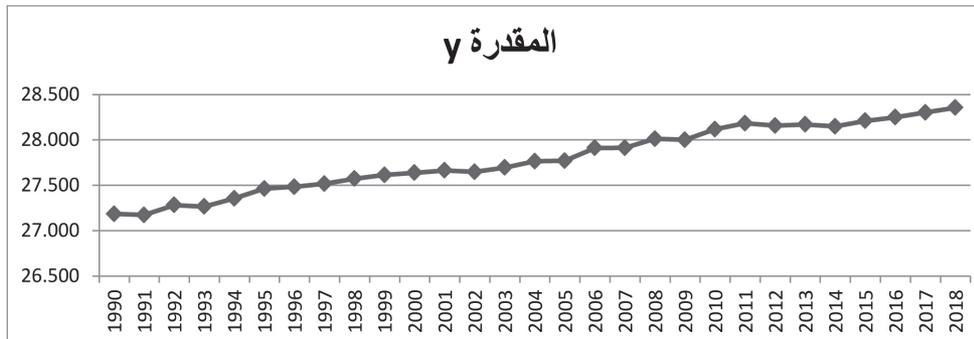
(و) كما أنه لا توجد علاقات سببية بين النمو والتضخم والعكس والذي قد يرجع إلى تأثير التضخم الضعيف على النمو الاقتصادي والذي بلغ نحو 1 % فقط في الدراسة الجارية.

3-4 التنبؤ بدالة النمو (Forecasting)

يتم التنبؤ في غضون فترة العينة، وبمشاهدة جذر متوسط مربعات نسبة الخطأ (RMSE) Root Mean Square، والذي تتراوح قيمته بين (0,1)، والذي كلما اقتربت قيمته من الصفر كان دليلاً على جودة النموذج، وبملاحظة الشكل (4) نجد أن $RMSE = 0.038$ ، مما يدل على أن القيم المقدرة لدالة النمو (المعادلة 4)، تكاد تقترب من القيم الفعلية لقيم الناتج جدول (1- ملحق)، والذي يتضح أيضاً من الشكلين (2، 3) والشكل (4)، مما يدل على جودة النموذج المقترح من الدراسة الجارية.

شكل رقم (2)

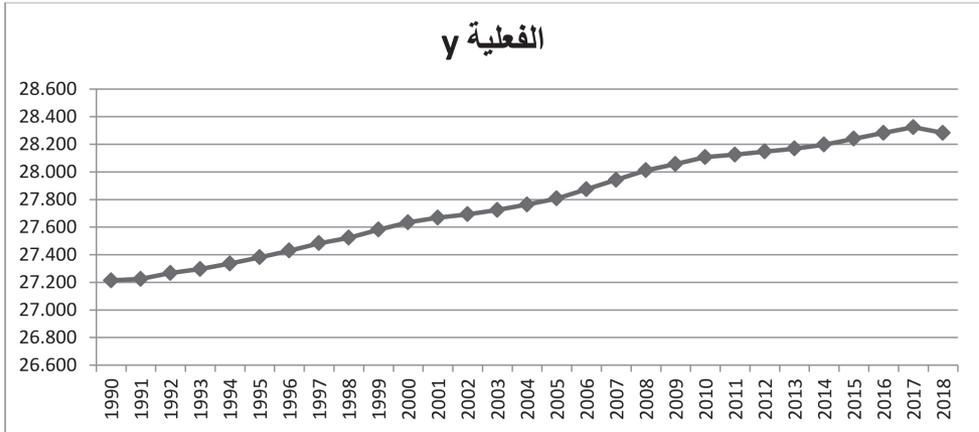
دالة النمو المقدرة



المصدر: تم القيام به من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1 - ملحق)

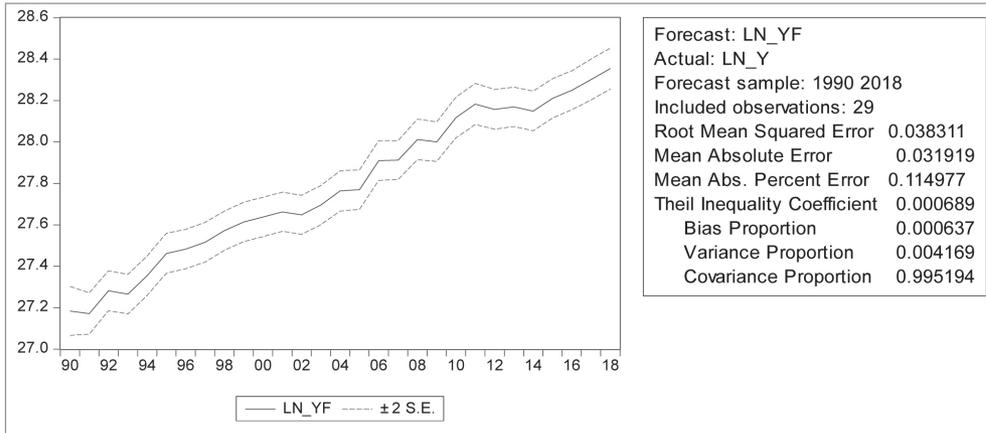
شكل رقم (3)

دالة النمو الفعلية



المصدر: تم القيام به من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1 - ملحق)

شكل رقم (4)



المصدر: تم القيام به من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات جدول (1 - ملحق)

أهم النتائج والتوصيات والدراسات المستقبلية

أهم النتائج :

- 1 - لم يحقق الاقتصاد المصري معدلات للنمو عند المستوى المطلوب للتنمية (7% على الأقل ولفترة 25 عام متواصلة على الأقل) وهو ما يُعرف بعدم تراكمية النمو على مدى زمني طويل.

- 2 - وجود فجوة تمويلية والتي ترجع إلى أن معدل الإدخار المحلي كانت دائماً أقل من معدل الإستثمار المحلي طوال فترة الدراسة.
- 3 - لم يحقق الاقتصاد المصري المعدلات المأمولة لكل من معدلات الإدخار والإستثمار المحليين ولمدة 25 سنة على الأقل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.
- 4 - وجود تدني في نصيب القطاعات الرئيسية والمنوطة بتحقيق التنمية من جملة الإستثمارات مما انعكس على تضائل مساهمتها في النمو الاقتصادي بشكل سافر وملازم طوال فترة الدراسة الجارية، وهو ما يعرف بـ (اضطراب التركيب القطاعي).
- 5 - وجود تراجع في مؤشر التنافسية العالمية لمصر وهو ما يدل على تراجع مؤشر الإنتاجية الكلية.
- 6 - يحتل كل من الإنفاق على التعليم ورأس المال وسعر الصرف والتضخم المراكز الأولى والثاني والرابع والسادس على الترتيب بين المتغيرات التفسيرية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي هو تأثير موجب، حيث ساهموا في التغيير في النمو الاقتصادي بمقدار 43%، 41%، 12%، 1% على الترتيب.
- 7 - يحتل كل من العجز في ميزان السلع والخدمات والحوكمة الرشيدة المركزين الثالث والخامس على الترتيب بين المتغيرات التفسيرية في التأثير على النمو الاقتصادي والذي هو تأثير سالب حيث ساهما في التغيير في النمو بمقدار 24%، 6% على الترتيب.
- 8 - ثبتت عدم معنوية متغير العمالة، مما يدل على عدم تأثيره على النمو الاقتصادي.
- 9 - مجموع مرونة المتغيرات المستقلة أكبر من الواحد الصحيح ($E > 1$) مما يعني أنها دالة النمو ذات غلة حجم متزايدة (زيادة العائد على النطاق)
- 10 - توجد علاقة سببية أحادية بين النمو الاقتصادي باتجاه كل من: الإنفاق على التعليم ورأس المال والعمالة والحوكمة الرشيدة، بينما توجد علاقة سببية أحادية بين كل من العجز في ميزان السلع والخدمات وسعر الصرف باتجاه النمو الاقتصادي، كما لا توجد علاقة سببية بين كل من النمو الاقتصادي والتضخم.

التوصيات:

- يجب الإعتماد على التمويل الذاتي (المحلي) للإستثمار كشرط ضروري لاستدامة النمو الاقتصادي من خلال مستويات مرتفعة من الإدخار ولفترة متواصلة وممتدة زمنياً بما لا يقل عن 25 عام لدعم النفقات الجارية ودعم الإستثمار.

- يعد التركيب القطاعي محددًا هاماً للنمو من حيث أهميته في القضاء على الفقر والأمية والمرض (مثل: قطاع الزراعة والتعليم والصحة) وكذلك من حيث كونه منوطاً بقيادة عملية التنمية (مثل: قطاع الصناعة)، والذي يتطلب إيجاد توازن بين مخصصات الإستثمار لهذه القطاعات، لما لها من أثر فاعل على متوسط دخل الفرد ومن ثم النمو المستدام.
- يجب النهوض بمؤشر الحوكمة الرشيدة لما له من أثر على إدارة الموارد الكلية للدولة بشكل كفاء.
- يجب الإهتمام بمعالجة العجز المزمّن للميزان الخارجي للسلع والخدمات على النمو، من خلال دعم الصادرات القائم على جهاز انتاجي موجه لهذا الغرض والذي سيكون له أثر مباشر على تحقيق البعد العالمي لاستدامة النمو، خاصة في ظل الشراكات العديدة والمتنوعة لمصر مع تكتلات العالم الخارجي، وكذلك في ظل تعويم سعر الصرف للجنيه المصري.
- يجب الإهتمام بعنصر العمل المشارك في العملية الإنتاجية من خلال تهيئته بالمهارات اللازمة للإنتاج من خلال مشروع قومي هدفه الإنتاج المميز بعمالة متميزة.
- يجب استغلال نواتج التعليم كمدخلات للعملية الإنتاجية، من خلال رفع انتاجيتهم بالتدريب الجبري وكذلك ربط مخرجات التعليم المدرسي والجامعي باحتياجات سوق العمل من خلال خطة قومية، لزيادة المردود الاقتصادي على التعليم كاستثمار في تنمية رأس المال البشري ووسيلة لتخفيض الهدر الاقتصادي الناتج عن بطالة المتعلمين.
- إعادة ترتيب هيكل الإنفاق على التعليم بما يحقق مهارات أعلى للمتعلمين، والذي سيكون له أثر إيجابي على إنتاجيتهم وبالتالي زيادة دخل الفرد وما لذلك من تأثير مباشر على النمو المستدام.

الدراسات المستقبلية :

- من خلال ما سبق يمكن اقتراح بحوث مستقبلية تتعلق بمجال النمو الاقتصادي في مصر منها على سبيل المثال:
- قياس فجوة الناتج للاقتصاد المصري وأسبابه.
 - قياس أثر الصدمات والأزمات على الإنتاجية الكلية ومؤشر التنافسية العالمي (مصر ودول المقارنة).
 - أثر التضخم على زيادة الإنتاجية من خلال ارتفاع التكاليف الرأسمالية (دراسة حالة لأحد القطاعات).
 - قياس العلاقة التبادلية بين سعر الصرف والتضخم وأثرهم على الميزان التجاري المصري.
 - قياس نسبة العمالة الهشة بالاقتصاد القومي.
 - قياس الهدر الاقتصادي لبطالة الخريجين وأثره على النمو الاقتصادي.
 - دراسة مقارنة لمناخ اقتصاديات التعليم في عدد من الدول (مصر ودول المقارنة).

ملحق: جدول رقم (1)
أهم محددات النمو الاقتصادي المصري المستخدمة في الدراسة الجارية للفترة (1990-2018)

c7	c8	X5	X4	X3	X2	X1	Y	للسنة
25	1384267003	-12.6657	91.4	1.55	16.75637	28.91441	6.58701E+11	1990
37	1244667025	-7.98009	90.4	3.138008	19.74854	23.73333	6.65808E+11	1991
42	1495104574	-2.51618	91	3.321748	13.63742	19.48239	6.95316E+11	1992
42	1564222070	-4.25258	89.1	3.352518	12.08979	19.84536	7.15486E+11	1993
40	1967487369	-5.48571	89	3.385133	8.154231	20.62857	7.43913E+11	1994
36	2472301847	-5.14706	88.7	3.392208	15.74223	20.14706	7.78449E+11	1995
27.6	2931237630	-5.449	91	3.391483	7.187104	18.13426	8.17284E+11	1996
34	3493770640	-6.05491	91.6	3.38875	4.625606	17.56299	8.62162E+11	1997
44.1	3795425432	-9.49896	91.8	3.388	3.872575	21.50313	8.96962E+11	1998
44	4045668467	-8.25748	91.9	3.39525	3.079499	21.61899	9.51726E+11	1999
47.6	4445091267	-6.6157	91	3.47205	2.683805	19.55307	1.00281E+12	2000
37	4353935742	-4.85085	90.7	3.973	2.269757	18.26038	1.03827E+12	2001
31.2	3879435778	-4.35471	89.9	4.499667	2.737239	17.99947	1.06288E+12	2002
27.6	3653179707	-2.58683	89	5.850875	4.507776	16.88623	1.09681E+12	2003
21.3	3468508433	-1.35998	89.7	6.196242	11.27062	16.93798	1.14167E+12	2004
26.7	3944962551	-2.26555	88.8	5.778833	4.869397	17.97586	1.1928E+12	2005
22.2	4764677317	-1.61891	89.5	5.733167	7.644526	18.73078	1.27456E+12	2006
27	5807511520	-4.57841	91.2	5.635433	9.318969	20.85124	1.36493E+12	2007
28.8	7242097788	-5.59464	91.4	5.4325	18.31683	22.38973	1.46262E+12	2008
25.5	8343026515	-6.6398	90.9	5.544553	11.7635	19.19017	1.53098E+12	2009
19.4	9463011305	-5.23786	88.1	5.621943	11.26519	19.50108	1.60975E+12	2010
6.6	10143471540	-4.12078	88.1	5.932828	10.05392	17.10306	1.6384E+12	2011
7.5	12037652984	-7.91784	87.9	6.056058	7.118156	16.02675	1.6747E+12	2012
7.1	12403202962	-6.33735	86.85	6.870325	9.421577	14.212	1.7113E+12	2013
7.6	13156931993	-8.43192	86.9	7.077609	10.14457	13.64319	1.7612E+12	2014
8.5	14424248378	-8.47825	86.9	7.691258	10.36207	14.28864	1.8382E+12	2015
9	14482607570	-9.33048	87.5	10.0254	13.80967	15.04023	1.9181E+12	2016
9	14453427974	-12.1873	87.2	17.78253	29.50193	15.27378	1.9983E+12	2017
8.83	14453427974	-10	87.2	17.76729	17.89	16.65615	1.9182E+12	2018

المصدر: <https://data.albankaldawli.org/indicator> مؤشرات التنمية العالمية بالاعتماد على المصادر التالية:

- X1 (رأس المال): إجمالي تكوين رأس المال الثابت (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) [بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي].
- X2 (التضخم) كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين⁽⁵⁹⁾ [بيانات صندوق النقد الدولي، الإحصاءات المالية الدولية، وملفات البيانات]
- X3 (سعر الصرف الرسمي): صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات الإحصاءات المالية الدولية.
- X4 (العمالة): معدل المشاركة في القوى العاملة [منظمة العمل الدولية، قاعدة بيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل].
- X5 (الميزان الخارجي على السلع والخدمات من إجمالي الناتج المحلي): [بيانات الحسابات القومية للبنك الدولي، وبيانات الحسابات القومية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي].
- مصدر متغير الحوكمة الرشيدة (C7):

The Worldwide Governance Indicators, Aggregate Governance Indicators 1996-2017 Update, 2018, www.govindicators.org

كما تم توليد البيانات بالسنوات (1990-1995) من خلال معادلة انحدار من الدرجة الرابعة المصدر: علي عبد الوهاب نجا، «أثر عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2012) دراسة تحليلية قياسية» مجلة بحوث اقتصادية، العددان 72-73، خريف 2015- شتاء 2016 السنن 22-23، مركز دراسات الوحدة العربية والجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة.

C8 (الإنفاق على التعليم): [تقديرات خبراء البنك الدولي باستخدام بيانات الكتاب الإحصائي السنوي الخاص بشعبه السكان بالأمم المتحدة، وقاعدة البيانات الإلكترونية لمعهد اليونسكو للإحصاء].

(59) يعد مقياس التضخم الإستهلاكي هو الأكثر والأوسع استخداماً

Ceyda Oner, "Back to basics. What is inflation?", Finance & Development, March 2010, p.44., <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2010/03/pdf/basics.pdf>

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- 1 - إبراهيم العيسوي، (الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً)، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، منتدى العالم الثالث، مشروع مصر 2020، مكتبة مصر 2020، الكتاب رقم 23.2007.
- 2 - إبراهيم العيسوي (باحث رئيسي)، «آفاق النمو الاقتصادي في مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع، رقم (226)، يناير 2011.
- 3 - أسامة بن محمد باخشيل، (مقدمة في الاقتصاد الكلي) المملكة العربية السعودية، مطابع جامعة الملك سعود، 1999.
- 4 - أشرف العربي، «التنمية البشرية في مصر. الوضع الحالي. أسبابه وانعكاساته وإمكانية تطويره»، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1997.
- 5 - أشرف العربي، «رأس المال البشري في مصر: المفهوم - القياس - الوضع النسبي»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت-القاهرة، العدد 39، صيف 2007.
- 6 - البنك المركزي المصري، «المجلة الاقتصادية»، ج.م.ع، أعداد مختلفة، www.cbe.org.eg.
- 7 - البنك المركزي المصري، «التقرير الاقتصادي السنوي»، ج.م.ع، أعداد مختلفة، www.cbe.org.eg.
- 8 - البنك المركزي المصري، «النشرة الإحصائية»، ج.م.ع، أعداد مختلفة.
- 9 - البنك المركزي المصري، «تقدير الناتج المحتمل وفجوة الناتج في مصر»، المجلة الاقتصادية قطاع البحوث والتطوير والنشر، ج.م.ع، المجلد 50، العدد 4، (2009-2010).
- 10 - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «مصر في أرقام 2018»، ج.م.ع، مارس 2018 <http://www.capmas.gov.eg>.
- 11 - المعهد العربي للتخطيط، «تحليل تقرير التنافسية World Economic Forum»، الكويت، الجلسة الثانية، اليوم الثاني.
- 12 - المعهد العربي للتخطيط بالكويت، «اقتصاديات الإستثمار: النظريات والمحددات»، سلسلة جسر التنمية، الكويت، العدد 67، السنة السادسة، (نوفمبر / تشرين ثاني 2007)،

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/50/50_develop_bridge67.pdf

- 13 - أمل زكريا، «كفاءة الإستثمار العام (المحددات والفرص وإمكانيات التحسين)»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، المعهد القومي للتخطيط، ج.م.ع، رقم (247)، سبتمبر 2016.
- 14 - ايناس الجعفر اوي، «متطلبات التنمية المستدامة في الاقتصاد المصري»، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، سوهاج، كلية التجارة، جامعة سوهاج، السنة 24، العدد 1، يونيو 2010.
- 15 - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، «إدارة الحكم لخدمة التنمية البشرية المستدامة»، وثيقة للسياسات العامة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يناير 1997. كانون الثاني.
- 16 - بسام عبد الله البسام، «الحوكمة الرشيدة: دراسة حالة العربية السعودية»، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ومركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة- بيروت، العددان 67-68، السنة 21، صيف-خريف 2014.
- 17 - سالم يونس النعيمي، «التصحر والأمن الغذائي العربي متغيران متنافسان»، جامعة الموصل، كلية الزراعة والغابات، قسم الاقتصاد الزراعي (د.ت.)،
- http://agriculture.uomosul.edu.iq/files/news_8035839.ppt
- 18 - سهير أبو العنين، (أكتوبر 2008)، نتائج التقرير السنوي للمعهد «الاقتصاد المصري 2007/2006»، نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة في الاقتصاد المصري، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع.
- 19 - صلاح الدين الكبيسي، (إدارة امعرفة)، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ج.م.ع، 2005.
- 20 - طارق العمر اوي، «النمو وعدالة التوزيع والحد من الفقر في مصر»، نحو معدلات أعلى للنمو وتوزيع أكثر عدالة للدخل في الاقتصاد المصري، مؤتمر معهد التخطيط، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع، أكتوبر 2008.
- 21 - علي عبد القادر علي، «أسس العلاقة بين التعليم وسوق العمل وقياس عوائد الإستثمار البشري»، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أكتوبر 2001.
- 22 - فالح عبد الجبار (مترجم)، كارل ماركس، (رأس المال)، بيروت، دار الفارابي، المجلد الثالث، 2013.
- 23 - مالكولم جيلز وآخرون، تعريب طه عبد الله منصور، عبد العظيم محمد مصطفى، (اقتصاديات التنمية)، الرياض، دار المريخ للنشر، 1995.

- 24 - محرم الحداد، «نظم الإنذار المبكر والاستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة»، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، معهد التخطيط القومي، ج.م.ع، رقم (217)، أكتوبر 2009.
- 25 - محمد عبد الشفيق عيسى، نظرة إلى القيم الإجتماعية في مصر في ضوء نقد مفهوم «التحديث»، عدد خاص الملتقى الفكري الأول. مآزق التنمية في الواقع المجتمعي المصري المعاصر (أنساق القيم نموذجًا)، الجزء الثاني، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، القاهرة، المجلد 21، العدد الأول، يونيو 2013.
- 26 - معهد الدراسات المصرفية، «التضخم الاقتصادي»، نشرة إضاءات مالية ومصرفية، الكويت، العدد 3، السنة الخامسة،
http://www.kibs.edu.kw/upload/EDAAT_Oct_2012_402.pdf
- 27 - منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNIDO)، «دور التكنولوجيا والإبتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة»، تقرير التنمية الصناعية لعام 2016.2016
www.unido.org.
- 28 - نانسي بيردسال وخوان لويس لوندونينو، ترجمة سمير كريم، «عدم المساواة وتراكم رأس المال البشري في أمريكا اللاتينية (مع بعض الدروس المستفادة لمصر)»، المركز المصري للدراسات الاقتصادية ECES، القاهرة، المحاضرة المتميزة رقم (7).
- 29 - وزارة التنمية الاقتصادية، «التقرير الشامل عن الأداء الاقتصادي والتنموي (2010/2009)»،
www.mop.gov.eg.
- 30 - وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، «تقارير المتابعة لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية»، ج.م.ع، سنوات مختلفة، www.mop.gov.eg
- 31 - وزارة التنمية الاقتصادية، «تقارير الخطط السنوية»، ج.م.ع، سنوات مختلفة،
www.mop.gov.eg
- 32 - وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، «تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي خلال الربع الرابع والعام المالي 2017/2016»، ج.م.ع، 18 ديسمبر 2017.

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- 1- AbdulAbiadAseelAlmansour.DavideFurceri.CarlosMulasGranados&Petia Topalova."Is it time for infrastructure push? The macroeconomic effects of public investment". *Word economic outlook*.IMF.October 2014.
- 2- Adam Smith."An Inquiry into the Nature and Causes of the. Wealth of Nation", http://files.libertyfund.org/files/220/0141-02_Bk.pdf
- 3- Ali Farazmand ، (Sound Governance: Policy and Administrative Innovation).New York:Praeger.2004.
- 4- Arthur M. Okun ، "Potential GNP: Its measurement and significance". *American statistical association*. Proceeding of the business and economic statistics section .1962. https://mileskorak.files.wordpress.com/2016/01/okun_potential_gnp_its_measurement_and_significance-p0190.pdf
- 5- Antthony Philip Thirlwall.(*Growth and development:with special reference to developing economies*).6th ed.New York: Palgrave Macmillan.1999.
- 6- Black.S.E&Lynch.L.M."Human capital investment and productivity".*The American Economic Review*.American Economic Association.Vol.86(2).1996. https://www.jstor.org/stable/2118134?seq=1#page_scan_tab_contents
- 7- Ceyda Oner."Back to basics .What is inflation ?".*Finance& Development* .March 2010. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2010/03/pdf/basics.pdf>
- 8- Daniel Kaufmann. Aart Kraay and Massimo Mastruzzi."The Worldwide Governance Indicators: A Summary of Methodology, Data and Analytical Issues". *World Bank Policy Research Working* .Paper No.5430. 2010.http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130
- 9- Drucker Peter. "Poste- Capitalist Society".1993.
http://vedpuriswar.org/Book_Review/General/Post%20Capitalist%20Society.pdf

- 10- Eva Poluha & Mona Rosendahl .”Contesting Good Governance: Cross-cultural Perspectives on Representation, Accountability and public space” .London:Rutledge.2002.
- 11- Foluso Akinsola &Nickolas.”Inflation and Economic Growth: a Review of The International Literature”.January 2017.
https://www.researchgate.net/publication/319935091_Inflation_and_Economic_Growth_a_Review_of_The_International_Literature .
- 12- Gene M. Grossman & Elhanan Helpman . (*Innovation and Growth in the Global Economy*). Cambridge. MA.MIT press.1991.
- 13- Gray .S.Becker.(*Human capital:A Theoretical and Empirical analysis with special reference to education*).Third Edition.The Univeristy of Chicago press .1994.
<https://www.nber.org/chapters/c11226.pdf>
- 14- <https://data.albankaldawli.org/indicator>.
- 15- Jacob Mincer.”Investment in Human capital and the personal Income Distribution”.*The Journal of political economy* ,Vol LXVI ,No.4. University of Chicago press with Jstor to digitize.Aug.1958.
<https://karollgomez.files.wordpress.com/2014/10/mincer1958.pdf>
- 16- Jalil Totonchi .”Macroeconomic theories of inflation ”.International conference on economics and finance research”*IPEDR*.Vol.4.IACSITp ress Singapore.2011.
<http://www.ipedr.com/vol4/91-F10116.pdf>
- 17- Jose De Gregorio .” Inflation ,growth and central banks: Theory and evidence”,*policy Research Working* ,paper 1575 , the world bank. February 1996.
<http://documents.worldbank.org/curated/en/191111468765871182/pdf/multi0page.pdf>.

- 18- Miguel Sidrauski.” Rational choice and patterns of growth in a monetary economy”. *American economic review* .Vol . 57.NO .2.Mat 1967. https://www.uni-erfurt.de/fileadmin/user_docs/Makrooekonomie/SS2013/MA_MakroII/Sidrauski_1967_-_Rational_Choice_and_Patterns_of_Growth_in_a_Monetary_Economy.pdf
- 19- N. Gregory Mankin & David N. Weil.” A Contribution to the Empirics of economics growth ”.*Quarterly Journal of economics*. No.107.May1992.
- 20- N. Gregory Mankin.” macroeconomics”. *Worth publishers* .All right reserved.
<https://www2.bc.edu/robert-murphy/EC204/PPT/CHAP05.pdf>
- 21- N. Krishnaji ,”Cobb-Douglas agricultural production functions: A Special note”. *Center for studies in social sciences Calcutta*. Occasional paper;No.31.September 1980.
- 22- Oner.”Back to basics .What is inflation ?”.*Finance & Development* .March 2010. <https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2010/03/pdf/basics.pdf>
- 23- Paul H. Douglas ,” The Cobb-Douglas production function once again: Its history. Its testing .and some new empirical values”. *Journal of political economy*.Vol.84.no.5.October 1976.
- 24- Philippe Aghion and Peter Howitt ,”A Model of Growth Through Creative Destruction”.*Econometrica*.Vol.60.no.2.March1992.
- 25- Robert A . Mundell ,”Growth stability and inflationary finance ”.*The Journal of political economy*.Vol.73.No2..April 1965. https://www.jstor.org/stable/1829526?seq=1#page_scan_tab_contents .
- 26- Robert .J.Barro & Jong-Wha lee.”International Data on Educational Attainment:Update and Implications”. *Harvard University*.working papers.April 2000. <http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.195.8194&rep=rep1&type=pdf>

- 27- Somaya.Abdelmowla."Vulnerable Employment in Egypt".*The Egyptian Center For Economic Studies (ECES)*.Working paper series.No165.Egypt.
- 28- Stanley Fishcher."The role of macroeconomic factors in economic growth". *National Bureau of Economic Research* , Working paper. NO . 4565 , December 1993. <https://www.nber.org/papers/w4565.pdf>
- 29- The global competitiveness report. World economic forum .committed to improving the state of the world. Geneva .Various reports. <http://www3.weforum.org/docs> .
- 30- The Worldwide Governance Indicators.2018 Update. Aggregate Governance1996-2017. www.govindicators.org
- 31- UNESCAP ."What is Governance?". *Nation Economic and social commission for Asia and pacific*.2009. <http://www.unescap.org/pdd/prs/projectactivities/ongoing/gg/governance.pdf> .